

أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي

The Role of Boards of Directors in Applying Internal Controlling Standards and its Impact on Achieving the Objectives of Kuwait Industrial Companies
(Field Study)

إعداد الطالب

يوسف أرشيد حبيب العازمي

الرقم الجامعي (400920256)

إشراف

الأستاذ الدكتور يونس الشوبكي

قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

2012 م

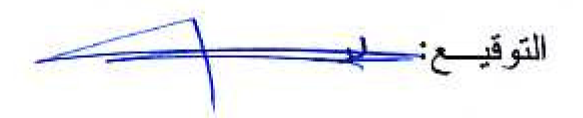
التفويض

أنا يوسف أرشيد حبيب العازمي أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســـم: يوسف أرشيد حبيب العازمي

التاريـــخ: 19 / 5 / 2012

التوقيـــع:



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: **أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي**

وقد أجيزت بتاريخ 19 / 5 / 2012

الاســـــم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــع
الأستاذ الدكتور عبدالناصر إبراهيم نور	رئيساً	....
الدكتور يونس عليان الشوبكي	مشرفاً	....
الدكتور وليد زكريا صيام	ممتحناً خارجياً	....

شكر وتقدير

أحمد الله و أشكره تعالى على ما انعم به علي من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بعظيم شكري ووافر أمنياتي إلى أستاذي الفاضل:

الدكتور يونس الشوبكي

الذي تواضع بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وتابعها في كل مراحلها، فكان له كبير الأثر في إخراجها بهذا الشكل.

كما أتقدم بشكري الجزيل والتقدير إلى أساتذة قسم المحاسبة الأفاضل في جامعة الشرق الأوسط، وكذلك اشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة ممثلة بالأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور والدكتور وليد زكريا صيام لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ليثروها بعلمهم وخبراتهم وتوجيهاتهم القيمة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلميّ الكبير، جامعة الشرق الأوسطَ ممثلةً برئيسها ونّوابه الأفاضل على جهودهم الطيبة في رعاية الطلاب

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى وطني العزيز : الكويت

إلى من رباني صغيرا وأنار لي شمعة استنير بها في دروب الحياة الطويلة

والدي رحمه الله

من سهرت على راحتي ومنحتني الثقة والأمل بالمستقبل

والدتي

إلى الإنسانة التي عايشت حلو حياتي ومرها وانتظرت الفرج

زوجتي

إلى الذين من تشدني لهم حنين الأيام الخالية فعشقت دفئهم في بيت الطفولة الخالد

إخواني

إلى من سأمنح لهم جهدي وحياتي رهنا لأراهم شامخين كالبنيان

أطفالي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

وقد ركزت الدراسة على أثر أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالية، حيث أن مشكلة الدراسة تتمحور حول افتقار القوائم المالية التي تصدر عن شركة نفط الكويت للإفصاح الكافي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى وجود قصور في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي المتعلقة بالإفصاح.

وقد تكون مجتمع الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت، والبالغ عددهم حوالي (104) مستجيباً يعملون في شركة نفط الكويت.

ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة. وتم اختبار الفرضيات بواسطة استخدام أسلوب الانحدار البسيط، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

1 – أن القصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة تؤثر على جودة الافصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة.

2 – أن القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة.

3 – إن القصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات يؤثر على جودة الافــصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة.

4– أن القصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات يؤثر علـــى جـــودة الافــصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها:

1 – التأكيد على أهمية تطبيق معيار منهج القيمة العادلة كونه يؤثر علـــى جـــودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت.

2 – التأكيد على أهمية تجاوز القصور في تطبيق خاصية الملائمـــة والموثوقيـــة لكونها تؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت.

Abstract

Weakness on Implantation International Financial Reporting Standards (IFRS) and Effects on the Disclosure Quality in Financial Statement on Oil Sector

Prepared by: Yousuf Ershaid Habeeb Al-A zemi

Supervised By: Dr. Younes Aishobaki

The study aimed at identifying the impact of the deficiencies in application of the international standards of the Financial Reporting on the quality of the disclosure about the Financial Statements in the oil sector; from the point of view of the financial managers and accountants.

The focus at deficiencies in application of the international standards of the Financial Reporting, the study problem are turn of the Financial Reporting disclosure are weak.

The study population is comprised of the financial managers and accountants; working in the oil sector. The sample is comprised of (104) respondents.

To achieve this aim, the researcher dealt with two types of data that are: secondary and primary data that were collected during the - field study and by using a questionnaire. The assumptions were tested by using of the simple regression method.

The study found a number of results including

1- That the deficiencies in application of the standard of the method of the fair value affect the quality of the disclosure about the financial statements in the oil sector, from the point

of view of the financial managers and accountants; working in the oil sector.

2- The deficiencies in application of the feasibility characteristic affect the quality of the disclosure about the fmancial statements in the oil sector, from the point of view of the financial managers and accountants; working in the oil sector.

3- The deficiencies in application of the reliability characteristic affect the quality of the disclosure about the financial statements in the oil sector, from the point of view of the financial managers and accountants; working in the oil sector.

4-The deficiencies in application of the information veracity characteristic and also the deficiencies in application of the information accuracy characteristic affect the quality of the disclosure about the financial statements in the oil sector, from the point of view of the financial managers and accountants; working in the oil sector.

The study provided a number of recommendations including:

1- Emphasis on the importance of the application of the standard of the methodology of the fair value that it affects the quality of the disclosure about the financial statements in the oil sector.

2- Emphasis on the importance of exceeding of the deficiencies in application of reliability and feasibility characteristic because of its effect the quality of the disclosure about the Financial Statements in the oil sector.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 مقدمة

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 المصطلحات الإجرائية

1-7 حدود الدراسة

1-8 محددات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 مقدمة

أسهمت العولمة بإزالة الحدود التقليدية بين الدول، واتجهت الدول نحو الارتباط ببعضها البعض وفي مختلف المجالات، وخاصة في مجال المحاسبة التي تعتبر من أهم ميادين الانفتاح والانصهار، سواء كان ذلك لأسباب داخلية أو خارجية، إذ أصبح الانفتاح في حكم الحتمية التي لا مفر منها، وإن المتعلق بالمجال المحاسبي هو الذي يلبي احتياجات أكثر من طرف.

إن مهنة المحاسبة لها أهمية وتأثير لا يمكن إغفالها، حيث أصبح هناك حرصاً من الجهات المختصة على أهمية مواكبة معايير المحاسبة الدولية، التي تضفي الأساس السليم والفعَّال على التعاملات المحاسبية والمالية، حيث أن الالتزام بهذه المعايير ضرورة يقتضها السير على نهج محاسبي سليم يضمن النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة (الشريف، 2000، ص52).

ونتيجة للجدل والتساؤلات التي أثيرت حول دور المحاسبة والمحاسبين في النشاط الاقتصادي في المجتمع، فقد شهدت فترة الستينات من القرن العشرين تشكيل لجان خاصة من ذوي الخبرة والاختصاص لتحديد الدور الذي يمكن أن تضطلع به مهنة المحاسبة, حيث وضعت قواعد ومعايير محاسبية أسهمت إلى حد كبير في جعل الإفصاح عن المعلومـــات

المالية حقيقة ظاهرة للجميع وفي جعل البيانات المالية واضحة ومفهومة, فأصبحت بذلك أساساً للأحكام المحاسبية المتفرقة من خلال إيجاد معايير محاسبية دولية بإطار منظم, ومبادئ تحكم طريقة الممارسة والأخلاقيات المهنية المتعارف عليها دولياً.

إن تطور ونمو مهنة المحاسبة مرهون بوجود معايير وأصول محاسبية، مما يتطلب العمل الجاد من قبل الجهات المختصة الرسمية والمهنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن صياغة هذه المعايير والأصول المحاسبية للحاجة الماسة لتطبيقها، واستخدامها من قبل المحاسبين ومدققي الحسابات، فغياب مثل هذه المعايير يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة (عطية، 2007، ص13).

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ الاهتمام في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية، حيث لم يكن هناك قواعد علمية مشتركة يجري تطبيقها بين الدول من قبل ممارسي مهنة المحاسبة، وكانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها، والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية.

وبناءً عليه فإن أهمية هذه الدراسة تتضح من كونها تقوم بدراسة أثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

تزايد تأثير العولمة على الاقتصاديات المحلية بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث ظهر ذلك في تبسيط القواعد وإصلاحات السوق، الأمر الذي تطلب إيجاد نقـاط تتلاقـى عندها المعايير وإتاحة درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي.

وتحتاج البيئة المحاسبية الكويتية كغيرها إلى التطوير من حيث ترسـيخ الـتحكم المؤسسي في الشركات وتوعية وتدريب المحاسبين وغير المحاسبين على معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي وعن التطورات التقنية الجديدة، وكذلك العمل على تفصيل عدد من المواد في التشريعات المعمول بها والتعليمات الصادرة عنها، مـن أجـل تطوير البيئة المحاسبية وبيئة العمل في دولة الكويت.

وقد تبين للباحث من خلاله عمله في شركة نفط الكويت افتقار القوائم المالية التـي تصدر عن الشركة للإفصاح الكافي. ولعل السبب في ذلك يعود إلى وجود قـصور فـي تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي المتعلقة بالإفصاح. الأمر الذي حدا بالباحـث إلـى محاولة التعرف على هذه المشكلة وتحديد حجمها وأبعادها. وتتلخص مشكلة الدراسة بشكل أساسي في الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

هل هناك أوجه قصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية ؟

عناصر مشكلة البحث

ولتحقيق الغرض من الدراسة قام الباحث بطرح عدد من الأسئلة الفرعية وكما يلي:

السؤال الأول: هل هناك أوجه قصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية؟

السؤال الثاني: هل هناك أوجه قصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية

السؤال الثالث: هل هناك أوجه قصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية؟

السؤال الرابع: هل هناك أوجه قصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية؟

3-1 أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على أثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

2- التعرف على مدى استجابة شركة نفط الكويت لمتطلبات تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وإمكانية الاستفادة منها في بقية شركات النفط الكويتية لتكون قادرة على التعاطي مع هذه المعايير.

3- إلقاء الضوء على الواقع الكويتي فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية لشركة نفط الكويت.

4- التعرف على مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

5- إمكانية الوصول إلى نتائج يمكن في ضوءها تقديم التوصيات المناسبة للتوسع في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي والالتزام بها، بحيث يوّفر قاعدة بيانات ملاءمة، ليتسنى وضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة التي تتحرك من خلالها شركات النفط الكويتية، والتي تمثل حجر الأساس للوصول إلى معايير تسير جنبا إلى جنب مع متطلبات المعايير الدولية.

4-1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة عند الحديث عن الآثار المتوقعة لتطبيق هذه المعـــايير علـــى الأطراف المتعاملة مع شركة نفط الكويت، سواء بالداخل أو بالخارج والتي ترصد أداءهـــا وترتقب مستقبلها بالشكل الذي يساعدها في توسيع مجالات أعمالها على أسس علمية وفق أعلى مستوى لمؤشرات الفعالية الاقتصادية، لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتهـــا مـــن خلال النظر إلى الأمور التالية:

1- إمكانية إضافة قدر من المعلومات حول دراسة أوجه القصور فـــي تطبيـــق معـــايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت.

2- إنها تسلط الضوء على شركة نفط الكويت، وترفد القائمين عليها بالملاحظات والتقييم المناسب الذي ينعكس على تطوير أداءها المحاسبي في المستقبل للحفاظ على دورها فـــي تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- أنها توفر قاعدة معلومات وبيانات حول أثر أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في دولة الكويت، مما يُسهم في أثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبـــة الكويتية بشكل خاص في هذا الموضوع.

5-1 فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

HO1 لا يوجد أثر للقصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

HO2 لا يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

HO3 لا يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

HO4 لا يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

6-1 مصطلحات الدراسة

الإبلاغ المالي: هو إعداد الشركات لبياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتوصيلها إلى مستخدميها من اجل اتخاذ قرارات استثمارية أو ائتمانية أو أية قرارات مماثلة (زيود، وآخرون، 2006، ص 204).

منهج القيمة العادلة: هو منهج يستند على تطبيق آليات الرقابة والحوكمة، وتقليل فرص الإدارة في التلاعب، حيث يمثل هذا المنهج القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذات معرفة من خلال عملية تبادل حقيقية، وكذلك تشمل الاعتراف بالدخل واندماج المشروعات، وفحص القوائم المالية الخاصة بالشركة (القشي، والعبادي، 2009).

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: هي عبارة عن الصفات الواجب توفّرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتّى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، 2011).

الملاءمة: هي مدى كفاءة التقارير والقوائم المالية ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب, ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة (دهمش، 2005، ص12)

الموثوقية: وهي القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة ممكنة من الخوف، ويتحقق ذلك بتوافر ثلاثة عناصر هي صـــدق التمثيـــل, قابليـــة التحقق، والحيادية (فرنون كام، 2000، ص712).

صدق المعلومات: ويقصد بها مدى وفاء النظام المحاسبي بمتطلبات مستخدمي البيانات المحاسبية، ومدى المعرفة التي يتمتع بها المحاسبون بأصول العمل المحاسبي ومدى الاحتفاظ بالسجلات والقيود في مكتب المحاسبة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007، ص19).

دقة المعلومات: ويقصد بها الثقة في المعلومات التي يقدمها المحاسب إلى المجتمع الذي هو في حاجة ماسة إلى صحة المعلومات، والتي تعكس جودة أداءه المهني الدقيق وقدرته على إنجاز عمله بشكل دقيق وبالوقت المناسب (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007، ص19).

جودة الإفصاح: هي مدى مطابقة عملية الإفصاح مع متطلبات مستخدمي البيانات المالية، حيث تسعى الشركات إلى مراقبة عمليات الإفصاح للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية (القاضي، 2008، ص103).

1-7 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على آراء المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

2- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر تشرين الأول 2011 وحتى بداية شهر نيسان 2012.

1-8 محددات الدراسة

1- اعتمد الباحث على وحدة تحليل تضم المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت.

2- عدم تعاون المبحوثين في إعطاء المعلومات اللازمة لأثراء موضوع الدراسة وفي الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليهم خشية تعرضهم للمسؤولية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

2-2 مفهوم المعيار المحاسبي

2-3 معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة

2-4 التقارير المالية

2-5 أهمية المعايير المحاسبية ومعايير إعداد التقارير

2-6 معايير المحاسبة الدولية في الكويت

2-7 الإفصاح المحاسبي

2-8 أنواع الإفصاح

2-9 أهمية الإفصاح في القوائم المالية

2-10 جودة الإفصاح بالقوائم المالية

2-11 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

2-12 مؤسسة البترول الكويتية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

2-14 الدراسات باللغة العربية

2-15 الدراسات باللغة الانجليزية

2-16 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل استعراض الأطر المختلفة للمفاهيم النظرية المتعلقة بالمعايير الدولية والإفصاح في التقارير المالية وأهميته وكذلك بيان المفاهيم المتعلقة بالتقارير المالية وجودة الإفصاح فيها، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث تناول الأول التعريف بماهية هذه المعايير، وخصص المبحث الثاني لمراجعة أهم الأدبيات والدراسات السابقة حول موضوع المعايير الدولية.

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

تُعد مهنة المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تمتاز بمعرفة مصنّفة، لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن، وهي من المهن المنظمة التي تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية، بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية، وهذه العمليات تشكل منهجية النظام المحاسبي القائم على عرض النتائج على شكل تقارير مالية، ومن ثم تفسير هذه النتائج وتقديمها إلى المستويات الإدارية المختلفة، للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية (الشريف، 2010، ص52).

تهتم المحاسبة الدولية بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها، وبعد ذلك التنسيق بين الدول المختلفة والمنظمات المعنية فيها في محاولة لجلب عدد من الأنظمة المختلفة مع بعضها البعض، وبالتالي فأن التنسيق الدولي سوف يجعل المقارنة بين الشركات سهلة، إلا أن الاستثمارات الدولية لا يمكن أن تعمل ما لم تكن هناك معايير دولية متفق عليها. ويشير (الطحلة، 2000، ص 22) إلى انه قد بدأ الاهتمام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها:

1- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية، كذلك تطور وتنوع هذه الشركات، وظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

2- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول.

3- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية.

2-2 مفهوم المعيار المحاسبي

يقصد بالمعيار في علم المحاسبة بأنه المرشد الأساسي لقياس العمليات المحاسبية والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ومعرفة نتائج أعمالها والعمل على إيصال المعلومات إلى المستفيدين من هذه البيانات والمعلومات المحاسبية (عيشي، 2009، ص4).

والمعيار المحاسبي هو عبارة عن قواعد قرار عامة تشتق من كلا الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة الذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية، وبما أن مستخدمي القوائم المالية لهم مصالح متطابقة ومتعارضة أحياناً، ولمواجهة تلك المصالح والإيفاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام ولتخفيض المخاطر المحتملة للانحياز وسوء الفهم والغموض حاولت المهنة المحاسبية تطوير معاييره ذات قبول عام وتطبيق واسع بدون تلك المعايير سيقوم كل محاسب بتطوير معاييره الخاصة وفي هذا ستكون المقارنة مستحيلة (بلغيث، 2005، ص57).

فيما عرفت لجنة القواعد والمعايير الدولية القاعدة المحاسبية الصادرة عام 1999 المعايير الدولية بأنها (عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية العمل الفني وكفاءته وتحديد طبيعة المسؤولية المهنية وعمقها).

ويرى الباحث أن المعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب.

3-2 معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة

لقد رافق الاتجاهات المتنامية نحو القيمة العادلة صدور المعايير الدولية، ففي عام 1993 أصدر FASB المعيار SFAS رقم 115 الموسوم: Accounting for Certain Investment in Debt Equity، وفي عام 1995 تم إصدار IASB معيار المحاسبة الدولي والمعدل عام 1998 رقم 32 الموسوم Financial Instruments: Disclosure and Presentation والمعدل أعوام 2003، 2004، 2005، 2006 وذلك تحت المسمى الجديد Financial Instruments: Presentation ، وذلك بعد إصدار IFRS رقم 7 والذي يطبق اعتبارا من 2007/1/1 والموسوم Financial Instruments: Disclosure.

وفي عام 1999 أصدر IASB معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الموسوم: Financial Instruments: Recognition and Measurement، والذي شهد العديد من التعديلات حتى عام 2006، وكل هذه المعايير تلزم المنشآت بتقييم بعض أنواع الاستثمارات على أساس القيم العادلة، ومنذ عام 1999 أقر IASB استخدام تقديرات القيم العادلة في التطبيق المحاسبي اعتبارا من 2001/1/1 (Godwin, 2007,p: 207).

وقد ترتب على ما تقدم العديد من المشاكل العلمية والعملية التي أثيرت في المجتمع المالي وخاصة أوساط بورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية والأكاديميين والباحثين والمهنيين ومن أهم هذه المشاكل:

1- التسجيل المحاسبي للقيم العادلة.

2- الاعتراف بالقيم العادلة في البيانات المالية.

3- قياس الاستثمارات بالقيم العادلة.

4- عرض الاستثمارات بالقيم العادلة.

5- الإفصاح عن الاستثمارات بالقيم العادلة.

6- الملائمة (التأكيد والتصحيح والتنبؤ) للبيانات المالية عند اتخاذ القرارات.

7- الموثوقية (التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحيادية، الحذر، الاكتمال) في البيانات المالية عند اتخاذ القرارات.

8- المشتقات المالية (أنشطة التحوط، تحوط القيم العادلة).

9- أساليب تقدير القيم العادلة (القيمة السوقية، أساليب التقييم).

10- تدقيق البيانات المالية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن القيم العادلة.

يشير (الخطيب، والقشي، 2004، ص18) إلى أن مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB قد بدأت بإصدار معايير وتعديلات موجهة نحو القيمة العادلة، ومن هذه المعايير المعيار الدولي رقم (39) الخاص بطرق (الاعتراف) القياس والإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية والصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وفعلا بدا مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام 1988 بالمشاركة مع المجمع الكندي للمحاسبين في مشروع لتطوير معيار شامل حول الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها، وذلك كنتيجة للطبيعة الديناميكية التي تتميز بها الأسواق المالية العالمية، حيث تم استعمال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية على نطاق واسع

تتراوح بين الأدوات الرئيسية التقليدية، مثل السندات ومختلــف أشــكال الأدوات الماليــة المشتقة مثل تبادلات سعر الفائدة (IASB, IAS NO:39, Para,2 2002) و (IASB, IAS NO:32, 2002).

كما أصدر المجلس في عام 1991 مسودة العرض رقم 40، وكذلك في عام 1994 أصدر أيضا مسودة العرض رقم 48، وذلك بهدف زيادة فهم مستخدمي البيانــات الماليــة لأهمية الأدوات المالية سواء داخل أو خارج الميزانية العمومية بالنسبة للمركــز المــالي والدخل والتدفقات النقدية للمنظمة، ونتيجة للانتقادات الموجهة إلــى المــسودة رقــم 48 والممارسات المتطورة في استخدام الأدوات المالية والتفكير المتطــور لــبعض واضــعي معايير المحاسبة الوطنية، قرر المجلس تقسيم المشروع إلى مرحلتين ابتداءً من الإفــصاح وعرض البيانات المالية (IASB, IAS NO:32, 2003) .

وفي عام 1995 تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع عندما اعتمــد المجلــس معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الموسوم: الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، علــى أن تشمل المرحلة الثانية النظر في مواضيع الاعتراف وإيقاف الاعتراف والقياس ومحاســبة التحوط Hedge Accounting (IASB, IAS NO:39, Para, 2-3, 2003) .

وتوصل المجلس في نفس العام 1995 إلى اتفاق مــع المنظمــة الدوليــة للجــان الأوراق المالية بشأن محتوى برنامج عمل لإكمال مجموعة معايير محاسبية دولية يمكن أن تصادق عليها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للحصول علــى رأس المــال عبــر الحدود وأغراض الإدراج في كافة الأسواق العالمية، وتشمل هذه المعايير معايير خاصــة بالاعتراف بالأدوات المالية والبنود خارج الميزانية والتحوط والاستثمارات وقياسها، حيث

أن معيار الإفصاح رقم 32 لا يفي بحد ذاته بالحد الأدنى من التزامـــات المجلـــس تجـــاه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IASB, IAS NO:39, Para, 6 , 2003).

ونتيجة لعدم إمكانية إكمال معيار محاسبي دولي واحد شامل حول الأدوات المالية لإدخاله قبل نهاية عام 1998 في ضمن المعايير التي ستقوم المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بالنظر فيها، وبالرغم من أن المقدرة على استعمال معايير المحاسبة الدولية في قرارات الاستثمار والائتمان وعرض الأوراق المالية والإدراج في سوق الأوراق المالية، فانه لا توجد إلا بلدان قليلة لديها مقاييس للاعتراف بالأدوات المالية وقياسها، فضلا عن كونه أمر عاجل لكل من المستثمرين ومنظمات الأعمال، فأن الأدوات المالية ممكنة ومستخدمة على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم

.(IASB,IAS NO:39, Para, 8, 2003)

ورد في (IASB, IAS NO:39, 2003) قرار لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام 1997 مضمونه ما يلي:

1- يجب أن ينضم مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى واضعي المعايير الوطنيين لتطوير معيار محاسبة متكامل ومتجانس حول الأدوات المالية، وهذا المعيار سيكون مبنيا على ورقة نقاش المجلس والمعايير الوطنية القائمة والتي ستظهر وحسب أفضل بحث وتفكير بشأن هذا الموضوع في مختلف أرجاء العالم.

2- يجب على المجلس العمل على إنجاز معيار دولي مرحلي حول الاعتراف بالبيانات المالية وقياسها في عام 1998 إلى جانب معيار المحاسبة الدولي رقم 32

ومعايير المحاسبة الدولية الأخرى القائمة التي تتناول أموراً تتعلق بالأدوات المالية إلى أن يتم إنجاز المعيار المتكامل الشامل.

ويرى الباحث أن موضوع القيمة العادلة قد فرض نفسه على النقـاش المحاسـبي بسبب الجدل الدائر حول أفضلية الميل إلى الملائمة مقارنـة بإمكانيـة الاعتمـاد علـى المعلومات باعتبارها الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية, وذلك من خلال دراسـة أثر استخدام القيمة العادلة والتوسع في استخدام الحكم الشخصي (والذي يمثل وفقا لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم 157 المستوى الثالث والأقل موضوعية للقياس والتعبير عن القيمة العادلة) على إتاحة الفرصة لإدارة الشركات لارتكاب التلاعب والإسراع بوقوع الأزمات المالية.

2-4 التقارير المالية

التقارير المالية هي تقارير تحتوي إما على مجموعة كاملة أو موجزة من البيانات المالية والتي تغطي فترة زمنية معينة، والحد الأدنى لمكونات التقرير المالي هي : بيـان مركز مالي، بيان دخل، بيان التغيرات في حقوق الملكية، بيان التدفقات النقدية، وإيضاحات تفسيرية (مذكرة ديوان المحاسبة الكويتي، مفكرة المصطلحات الرقابية والمالية، 2009،)

وطبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل والخاص بعرض القوائم المالية، فان هذا المعيار يقوم بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها وبشكل يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية، حيث تم تصميم المعيار بما

يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال ما يلي: (الطلحة، 2000، ص 49)

1- ضمان أن القوائم المالية التي تصرح بأنها قد تمت من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية قد امتثلت لكل معيار ينطبق عليها, بما في ذلك متطلبات الإفصاح كافة.

2- ضمان أن أي مخالفات لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية قد اقتصرت على حالات نادرة جدا (ويتم متابعة حالات عدم الامتثال للمعايير وإصدارات إرشادات أخرى كلما كان ذلك مناسباً).

3- توفير الإرشادات بخصوص هيكل القوائم المالية، بما في ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لكل قائمة أساسية والسياسات المحاسبية والإيضاحات وملحق تفسيري.

4- وضع (وفقا للإطار المحدد) متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل الجوهرية وفرضية استمرار الشركة واختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، وعرض المعلومات المقارنة.

تشمل القوائم المحاسبية جميع التقارير والكشوفات والقوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل النظام المحاسبي لغرض إظهار نتائج الأعمال خلال الفترة المالية وحقوق المالكين وتصوير الوضع المالي للشركة في نهاية الفترة المالية، وهذه القوائم تتضمن أربع قــوائم رئيسية هي: (دهمش، وآخرون، 2007، ص33-35).

1- **الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي):** وهي تبين المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين والعلاقات بين هذه المجموعات في لحظة زمنية معينة.

2- **قائمة الدخل (نتيجة الأعمال):** وهي أكثر أجزاء القوائم المالية تحليلاً كونهــا تفــصل مصادر ربحية المشروع بناءً على أدائها من بيع المنتجات أو تقديم خــدماتها أو عوائــد استثماراتها، وقائمة الدخل توضح كمية العوائد الداخلة للشركة من مبيعاتها (الإيــرادات)، وكمية الأموال الخارجة منها لتغطية تكاليف هذه المبيعات.

3- **قائمة التدفقات النقديــة:** هي تبين قائمة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية التي حصلت في الشركة خلال الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات وهي تشتمل على تدفقات تأتي مــن أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية.

4- **قائمة حقوق المساهمين:** وتمثل هذه القائمة حقــوق الملكيــة لعمليــات رأس المــال لأصحاب الشركة، وتشتمل على الأسهم العادية بقيمتها الاسمية والاحتياطيــات القانونيــة والاختيارية وعلاوة الإصدار لأسهم عادية، وكذلك الأرباح المحتجزة غير الموزعة وقــد تشتمل على قيمة الأسهم الممتازة.

2-5 أهمية المعايير المحاسبية ومعايير إعداد التقارير

يرى (Barlev & Haddaol, 2003) أن إفلاس شركة إنرون والشركات الدولية الأخرى أدى إلى زيادة أهمية المعايير المحاسبية السليمة ومعايير إعداد التقارير المالية، حيث أخذ المستثمرون يطالبون بتقارير مالية أكثر شفافية تتيح لهم تحديد اقتصاديات العمليات التي تحدث في الشركة، وبشكل يمكن هؤلاء المستثمرين من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم.

أما (الشريف، 2010، ص49) فيشير إلى أن عملية إعداد التقارير المالية ذات الشفافية والنزاهة تتعدى كونها مجرد تطبيق للمعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة، وزيادة احتمال قيام أعضاء مجالس الإدارة بتمثيل مصالح المساهمين والملاك في الشركة، ففي الولايات المتحدة تجري الاتصالات بطريقة ملائمة مع المراجعين لضمان أن يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية، إلى توفير الشفافية في التقارير التي تعكس النشاطات التي تقوم بها الشركة، وقد وضعت هذه المتطلبات والتعليمات، كما يتم الطلب من مجالس الإدارة التأكد من قيام المراجعين وإدارة الشركة بأداء أعمالهم والمهام الموكلة إليهم بطريقة سليمة وبشكل مستقل، كجزء لا يتجزأ من نظام جيد مصمم بعناية لحوكمة الشركة.

ولما كانت الدول في جميع أنحاء العالم مازالت مستمرة في جهودها لتنمية الاقتصاديات الديمقراطية القائمة على أساس السوق، فقد ازدادت أهمية إتباع المعايير المحاسبية ومعايير إعداد التقارير السليمة لسلامة النظم المالية، إذ إنه ودون هذه المعايير تقل قدرة الشركات المملوكة ملكية خاصة على جذب رؤوس الأموال, نظرا لعدم قدرة المستثمرين على تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بهذه الاستثمارات، وتقييم مخاطرها باعتبارها وظيفة ليست سهلة (السعدني، 2007، ص32).

إن المعايير السليمة للمحاسبة وإعداد التقارير تساعد على دعم القابلية للمحاسبة عن المسئولية والنزاهة والشفافية, كما أنها تشجع على الاستخدام الأمثل للموارد, وتعمل على جذب رؤوس أموال أكبر بمعدلات فائدة معقولة, فضلاً عن أنها تدعم قدرتها على

تنظيم المشروعات, وخلق وظائف جديدة, وتساعد بشكل كبير على النمو الاقتصادي وتقدم الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي.

كما أن المعايير المحاسبية السليمة تدعم كفاءة الإدارة المالية، حيث أن النظام السليم للتقارير هو الذي يوفر معلومات حيوية للدائنين والمستثمرين في الأسهم، بما يهيئ لهم القيام باستثمارات آمنة ومربحة. والمستثمرون هم الذين يقدمون رأس المال المخاطر المطلوب بشدة، ويهمهم معرفة المخاطر التي تتضمنها استثماراتهم, والعائد الذي توفره لهم، وهم بحاجة إلى المعلومات التي تساعدهم على أن يقرروا ما إذا كان ينبغي لهم أن يشتروا أو يحتفظوا باستثمار معين أو يقوموا ببيعة، أما المقرضون فإن ما يهمهم هو المعلومات التي تتيح لهم أن يقرروا ما إذا كانوا سيحصلون على ما قدموه من قروض, وعلى الفوائد المستحقة عليها في مواعيدها (الشريف، 2010، ص43).

إن القيام باختيار المعايير المحاسبية أمر يخص الدولة لوحدها، ومع ذلك فإن الشركات التي تستخدم معايير محاسبية ومعايير لإعداد التقارير ليست مقبولة على نطاق واسع في أسواق رأس المال العالمية وسوف تواجه تكاليف أكثر ارتفاعاً في الحصول على رأس المال والتمويل من تلك الأسواق، وقد تؤدي مشاكل تأمين رأس المال إلى وضع معايير محاسبية خاصة بإعداد التقارير المالية بحيث تكون مقبولة بشكل أفضل لدى المستثمرين، وقد تم في هذا المجال تحقيق تقدم كبير وذلك في وضع مجموعة من المعايير العالمية يمكن أن يوفر إتباعها مصداقية فورية لجزء كبير من نظام التقارير المالية في أي دولة (توفيق، 2005، ص59).

إن الجودة العالية للتقارير المالية تعتمد على البنية الأساسية المساعدة التي تعمل على ضمان تفسير وترجمة وتطبيق تلك المعايير بطريقة دقيقة، وعلى تحديد الموضوعات والمشاكل وحلها بسرعة، وتتضمن هذه البنية الأساسية: (السعدني، 2007، ص38)

1- وجود معايير ذات جودة عالية لعملية التدقيق.

2- ضرورة وجود شركات مهنية متخصصة ومستقلة للتدقيق مع وضع رقابة قومية فعالة للجودة.

3- ضرورة الوفاء بمتطلبات الرقابة للجودة من جميع نواحي مهنة التدقيق.

4- ضرورة إشراف لجنة الأوراق المالية على وضع المعيار المحاسبي.

5- ضرورة إشراف لجنة الأوراق المالية على عمليات الترجمة والتفسير والتطبيق للمعيار من خلال عملية إعادة النظر والتعليق التي يقوم بها قسم تمويل الشركات المساهمة (Division Corporation Finance).

ويرى الباحث أن كل دولة يمكنها الحصول على مجموعة المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية وكذلك في إعداد التقارير، ومن الطبيعي أن تؤدي العادات والأعراف والممارسات المحلية إلى إمكانية التأثير على إتباع تلك المعايير، كما يحدث في الدول ذات الخبرة الكبرى باقتصاد السوق، بعكس الدول ذات الخبرة الحديثة باقتصاد السوق التي تجد أن الحصول على تلك المعايير يعد مناسبا بالنسبة للتنمية.

2-6 معايير المحاسبة الدولية في الكويت

إن النظر إلى مشروع قانون إنشاء هيئة سوق مال كويتية ومحاولة قراءته وتقييمه تتطلب الانطلاق من الواقع الاستثماري والمالي الكويتي على أن تأخذ بالمعايير والمتطلبات الدولية قدر المستطاع، وحيث إن الغاية الأولى لمشروع القانون المعروض هو إيجاد جهة رقابية محايدة للرقابة والإشراف على السوق المالي بمجمله وهو ما يحتم توفير الأساس القانوني المنظم لصلاحية الهيئة ومنحها سلطات موسعة تساعدها على تحقيق أهدافها ولأن مشروع القانون يطرح في سوق ترسخت أوضاعه منذ سنه (1983) ويعمل وفق آليات عمل مشابهه لعديد من البلدان يأتي المشروع ليقرر فصل الجانب التداولي عن الجانب الرقابي بعد أن اجتمعت كل السلطات والصلاحيات لسنوات طوال وتكرس الوضع القائم فكان الطموح مشروعاً لطرح قانون لإنشاء هيئة سوق مال يكرس فصلاً واضحاً بين كل ما هو تشريع وتداول وما هو رقابة (سوق الكويت للأوراق المالية، 2011).

إن الوضع التشريعي الكويتي القائم هو وضع انتقالي فالسوق قائمه وأجهزة التداول قائمه وأجهزة الرقابة قائمه بشكل مدمج وبصلاحيات منقوصة وحتى يمكن تجاوز هذا الوضع لا بد من التعامل مع أي مشروع قانون انطلاقاً من هذه المعطيات وبالتالي ليس من الواقعية في التعامل مع مشروع القانون محاولة انتقاده في بعده الدولي عوضاً عن النظر إليه من الداخل انطلاقاً من واقع دولة الكويت فالقول بأن مشروع القانون لا يطبق إلاّ بعض المعايير الدولية نتحفظ عليه لأسباب التالية: (سوق الكويت للأوراق المالية، 2011)

1- إن التمّعن في مجمل أحكام مشروع القانون متماسك وقائم على فلسفة متكاملة تــستند إلى تحقيق الأهداف التي تسعى لها أي هيئة سوق مال في العالم باعتباره قد احتوى علــى جلّ المفاهيم وآليات العمل الوقائية والإشرافية المتعارف عليها والمعتمدة من قبل أســواق البلاد الأخرى وقد شابته بعض الأمور الإجرائية والتعارض في بعض المواطن فيه ولكنه ولا شك قد تضّمن جوانب أساسيه وقد حاول واضعوه أن يلائموا أحكامه مــع المعــايير الدولية المعمول بها في نظرة مستقبلية إستباقية.

2- لا يجب النظر إلى المشروع انطلاقا من المعايير الدولية المقبولة، وتعمل على تحقيق ثلاثة أهداف (حماية المستثمرين، ضمان تحقيق الأسواق للعدالة والكفاءة والــشفافية فــي المعاملات والتقليل من المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية) وسوق الكويت في حاجــه بدايةً إلى تكريس الجهاز الرقابي بصفه مستقلة ومحايدة، ومن خــلال التطبيــق وتعــديل التشريعات بما يحقق أقصى ما يمكن من معايير الرقابة الدولية وبــشكل ملائــم للمنــاخ المحلي.

2-7 الإفصاح المحاسبي

وردت الكثير من التعاريف للإفصاح، فمنها ما يتناول الإفصاح في التقارير المالية، من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته. ومفهوم الإفصاح المحاسبي بأنه " يرتكز على ضرورة إظهار القوائم المالية للمعلومات

الرئيسية ذات الأهمية النسبية بصورة صحيحة و دقيقة بحيث تخدم جميع المستفيدين منها" (عبدالله، 2005، ص38).

كما أن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وعنصر الإفصاح هو الذي يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وبالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم(الشريف، 2010، ص36).

الإفصاح يعني إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، سواء أكانت قرارات استثمارية أو منح قروض أو تتعلق بتحديد العبء الضريبي لكل شركة من الشركات المساهمة، كما أن هناك من يربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالشركة، سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته، والتخفيض من حالة عدم التأكد عند التنبؤ في الأحداث الاقتصادية المستقبلية (Frederick, 2002, p: 160).

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (5) الصادر عام 2011 على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية وهي:

1- المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في التقارير المالية التي تتألف من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي، والإيضاحات حول القوائم المالية.

2- استخدام المعلومات المالية لإجراء الدراسات واتخاذ القرارات المالية المختلفة لذلك يجب أن تكون المعلومات المالية واضحة ومفهومة من أجل سلامة قرارات المستثمر، وغالبا ما تتضمن القوائم المالية معلومات تفرضها المتطلبات المحلية لكل دولة، وذلك بالإضافة إلى الحد الأدنى الذي تفرضه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

3- عدم الالتزام باستخدام شكل محدد للتقارير المالية، وقد يختلف شكل التقارير المالية من قطاع اقتصادي إلى آخر، وذلك لتكون المعلومات الواردة فيه أكثر إفصاحا.

ويرى الباحث انه يمكن النظر إلى الإفصاح من خلال علاقته بنظرية الاتصالات في المحاسبة، حيث أنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي، وأن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر على شكل قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

2-8 أنواع الإفصاح

يتم التميز بين مفهومين للإفصاح هما: (الحطاب، 2011، ص45).

1- **الإفصاح المثالي:** وهو الذي لا يتحقق بتحقق الشروط التالية:

أ- أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل.

ب- أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة والمصداقية.

ج- أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة و في الوقت الذي يتناسب مع احتياجات ورغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حده.

2- **الإفصاح الواقعي:** وهو الذي يركز على الموازاة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من المعلومات وبين كلفة نشر تلك المعلومات، ويمكن تعريفه بأنه الإفصاح الممكن أو المتاح، ومعيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسة التي تشمل طبيعة المعلومات، بمعنى أنه يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة يجعلها غير مضللة، وأن هناك اتجاهاً نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدراية و خبرة في استخدامها وخاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار، بحيث يقوم هذا المفهوم على الركائز التالية:

أ- المبادئ والأصول المحاسبية.

ب- السياسات الإدارية.

ج- توجيهات ولوائح الإشراف والرقابة من جهة وأدلة التدقيق ومصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

كما يشير (الحطاب، 2011، ص49) إلى أن مفهوم الإفصاح الواقعي سهل المنال في الواقع العملي أكثر من مفهوم الإفصاح المثالي، وأنه يتضمن مفاهيم الإفصاح الثلاثة وهي الإفصاح المناسب والعادل والكافي وهذه المفاهيم يمكن تعريفها كما يلي:

1- الإفصاح المناسب: وهو الحد الأدنى من الإفصاح الذي يجب أن تتضمنه القوائم المالية حتى لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.

2- الإفصاح العادل: ويتضمن تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد.

3- الإفصاح الكافي: وهو تزويد الفئات المختلفة بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن المعلومات الكثيرة التي ليس لها معنى ودلالة تؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة والمفيدة مما يضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرارات، ويعتمد احتفاظ التقارير المالية بدورها كأداة لنشر البيانات ونجاحها في أداء هذه المهمة على مدى مواكبتها للتطور في البيئة الاقتصادية، وقدرتها على استيعاب احتياجات مستخدميها من المعلومات، لذلك يفترض أن يمتد مفهوم الإفصاح ليغطي مجالات جديدة لم تكن تقع ضمن إطاره في السابق ولكنها أصبحت ضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

2-9 أهمية الإفصاح في القوائم المالية

تعتبر الشركات النفطية من القطاعات المهمة في دولة الكويت، حيث تشكل عاملا هاما في ازدهار الأعمال وتقوم بالمحافظة على الثقة في الاستثمار والاقتصاد، وذلك من خلال علاقتها الوثيقة مع الهيئات الحكومية، ومن خلال تقيدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها، لذلك فإن البيانات المالية للشركات النفطية تعتبر من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية، وأن الإفصاح الكافي في هذه البيانات سوف يساعد متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها هذه الشركات، وفهم المواصفات والميزات الخاصة لطبيعة أعماله.

ونظرا لضخامة أصول الشركات النفطية الكويتية وعملياتها، فان ذلك يتطلب وجود درجة عالية من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، وذلك بتقديم معلومات يتم

الاسترشاد بها لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على القوائم المالية للشركات النفطية ونتائج أعمالها وإيصالها للمستفيدين بهدف إعطائه الصورة الصحيحة وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرارات بناء عليها، لذا فإن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية المتعارف عليها والمتكاملة يعطي مصداقية أكبر للقوائم المالية تؤدي إلى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية، وبالتالي تخفيض المخاطر وتكاليف رأس المال، كما أن انتشار تطبيق هذه المعايير يؤدى إلى سهولة وواقعية مقارنة البيانات المالية للشركات، ويؤمن مستوىً مقبولاً من الوضوح والشفافية للبيانات المالية لطمأنة متخذي القرارات الاقتصادية (المبارك،، والعبيد، 2003، ص3).

ويشير (عبدالله، 2005، ص38-44) إلى أن أهمية الإفصاح في البيانات المالية ازدادت حديثا للأسباب التالية:

1- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات الشركات للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.

2- إلزام الشركات من حيث شروط و قواعد الإفصاح للوائح التي تصدرها لجنة البورصة الأمريكية Securities and Exchange Commission بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها.

ج- قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (5) الصادر عام 2011 المتعلق بالإفصاح في البيانات الخاصة بالشركات.

ويرى الباحث أن الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وثقة المتعاملين مع الشركات تعتبران وجهان لنفس العملة وقيام الشركات بالتوفيق بين المعايير المحاسبية المحلية التي لا تتعارض ومعايير التقارير المالية الدولية، وتبنيها لتطبيقها من قبل الشركات المحلية يحقق الشفافية في القوائم المالية ورسم الصورة الحقيقية للمراكز المالية ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وبالتالي تعزيز ثقة المتعاملين من داخل الكويت وخارجها.

2-10 جودة الإفصاح بالقوائم المالية

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، وهذا الاهتمام لم يكن وليد الصدفة, حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين تعتمد وبشكل كبير في قراراتها على ما ينشر من معلومات في تقارير الشركات, حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة الشركات، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات (السعدني، 2007).

ويعود سبب إفلاس الشركات وانهيار بعض الأسواق المالية بالاساس إلى عدم الالتزام بالشفافية وبالإفصاح، ولذلك فان التزام الشركات بالشفافية والإفصاح يعتبر من أهم الموضوعات المطروحة للنقاش في الوقت الحالي, ولعل سبب الاهتمام بذلك هو ناتج عن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والبيانات.

إن المعايير السليمة للمحاسبة وإعداد التقارير تساعد على دعم القابلية للمحاسبة عن المسئولية والنزاهة والشفافية, كما أنها تشجع على الاستخدام الأمثل للموارد, وتعمل على جذب رؤوس أموال أكبر بمعدلات فائدة معقولة, فضلا عن أنها تدعم قدرتها على تنظيم الشركات، وخلق وظائف جديدة, وتساعد بشكل كبير على النمو الاقتصادي وتقدم الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي.

وكما هو معروف فان مهنة المحاسبة والتدقيق تلعب دورا هاما في رفع كفاءة أسواق رأس المال، والتأثير على قرارات الاستثمار وذلك من خلال القوائم المالية التي تعدها وتنشرها الشركات سواء عند إصدار أوراقها المالية وطرحها للبيع في اكتتاب عام أو خاص, أو عند تداولها – بعد ذلك– ببورصة الأوراق المالية, حيث يجب أن توفر هذه القوائم والتقارير المالية المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس موضوعية بعيدا عن المضاربة والشائعات.

يرى (السعدني، 2007، ص38) أن الجودة العالية للتقارير المالية تعتمد على البنية الأساسية المساعدة التي تعمل على ضمان تفسير وترجمة وتطبيق تلك المعايير بطريقة دقيقة، وعلى تحديد الموضوعات والمشاكل وحلها بسرعة، وتتضمن هذه البنية الأساسية ما يلي:

1– وجود معايير ذات جودة عالية للعملية المحاسبية.

2– ضرورة وجود شركات مهنية متخصصة ومستقلة للتدقيق مع وضع رقابة قومية فعالة للجودة.

3– ضرورة الوفاء بمتطلبات الرقابة للجودة من جميع نواحي مهنة المحاسبة.

4- ضرورة إشراف لجنة الأوراق المالية على وضع المعيار المحاسبي.

5- ضرورة إشراف لجنة الأوراق المالية على عمليات الترجمة والتفسير والتطبيق للمعيار من خلال عملية إعادة النظر والتعليق التي يقوم بها قسم تمويل الشركات المساهمة (Division Corporation Finance).

ويمكن لكل دولة الحصول على مجموعة المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية وكذلك في إعداد التقارير، ومن الطبيعي أن تؤدي العادات والأعراف والممارسات المحلية إلى إمكانية التأثير على إتباع تلك المعايير, كما يحدث في الدول ذات الخبرة الكبرى باقتصاد السوق، بعكس الدول ذات الخبرة الحديثة باقتصاد السوق التي تجد أن الحصول على تلك المعايير يعد مناسبا بالنسبة للتنمية.

وتنعكس جودة التقارير المالية على الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية، حيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية (الوردات، 2006، ص28).

ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية، كمصدر أساسي للحصول على المعلومة المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات، إلى مساعدة المستفيدين الخارجيين (مساهمين، مستثمرين) في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بعمليات توظيف الأموال. وحتى يتحقق هذا لابد و أن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والتي تمثل المعايير التي تحدد من خلالها درجة جودتها.

وقد حاولت عدة جهات متخصصة تحديد وتوضيح هذه الخصائص، وقد تم تعريفها من قبل مجلس معــايير المحاســبة الأمريكــي Financial Accounting Standards Board (FASB)، من خلال إصدار المفهوم المحاسبي " الخصائص النوعية للمعلومــات المحاسبية (لطفي، 2005، ص86). وكذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدوليــة بتحديــد هذي الخصائص (International Accounting Standards Board (IASB

غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أن جودة المعلومات المحاسبية يعتمد أساسا علــى عاملين اثنين هما:

1- جودة المعايير المحاسبية المطبقة، والمتمثلة حاليا في المعــايير المحاســبية الدوليــة IFRS، والمطبقة على مستوى الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية.

2- استعداد منتجي وموزعي المعلومات المحاسبية، أي المسؤولون عــن الإدارة الماليــة والمحاسبية للشركة، على تقديم المعلومات المفيدة وفي الوقت المناسب، أي العمل وفق مبدأ الإفصاح عن المعلومات الأكيدة في التوقيت الملائم.

2-11 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

وتتمثل بالصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية, حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة, حيث إن تحديد أهداف التقارير المالية, هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك

المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة, هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات, التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي, 2000, ص194).

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB الصادر عام 2006 أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة بملاءمة المعلومات (Relevance) والوثوق بها أو درجة الاعتماد عليها (Reliability). كما أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملاءمة والموثوقية) بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات). وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها, ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفر هو القدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار (القشي، 2008، ص61).

تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصفات الواجب توفّرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتّى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة وأهم هذه الخصائص هي: (القشي، والعبادي، 2009، ص15-22)

1- الموثوقية: (Reliability):

يعتقد (الشيرازي, 2000, ص196) أنه لكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات, وأنه بالإمكان التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح, وهذا يعني أن تكون هذه المعلومات ذات دقة عالية.

وتعني الموثوقية القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدمي هذه المعلومات بأقل درجة ممكنة من الخوف، وخاصية الوثوق بالمعلومة هي مكملة لخاصية الملاءمة ولكي تكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوق بها ويعتمد عليها, وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية, 2011, ص48) ولكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم توافر ثلاثة عناصر هي: (الفداغ, 2002, ص54).

أ- صدق التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، أي تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وأن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثله (فرنون كام, 2000, ص712).

ب- إمكانية التحقق (Verifiability) : وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي إذا تم استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح فان النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر، حيث أن الدليل القابل للتحقق من صحته

والموضوعي قد أصبح عنصراً مهماً في المحاسبة وجزء تابع ضروري للتنفيذ الـصحيح لوظيفة المحاسبة عند تجهيزها معلومات يمكن الاعتماد عليها.

ج- الحيادية (Neutrality) : وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومـات لمصلحة فئة أو قرار معين، أي أن تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين.

ويلاحظ التركيز على أهمية أن تحتوي المعلومات على صفة التمثيل الصادق ليصبح من الممكن الاعتماد عليها, وأن التمثيل الصادق لا يعني درجة تطابق 100% بل درجة تطابق عالية, ولا يوجد اختلاف جوهري بين الواقع والمعلومات الصادرة والسبب في ذلك يرجع إلى تدخل الحكم الشخصي للشخص الذي يقوم بإصدار المعلومات وهو ما يعرف بتحيز الشخص القائم بالقياس, إضافة إلى وجود العديد من الطرق المحاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية والتي لا تعطي نتائج موحدة وهذا يطلق عملية تحيز عملية القياس.

2- الملاءمة: (Relevance):

تعتبر الملاءمة من أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومـات التـي يمكـن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخـارجي, وقـد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الملاءمة بأنها " المعلومات التي يجب أن تكـون ملائمـة لحاجات صناع القرارات". وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين, بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمـستقبلية أو

عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية, 2011, ص45).

عرف (دهمش, 2005, ص12) الملاءمة بأنها " قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار" في حين عرفها (النقيب, 2009, ص242) بأنها "المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة".

فالملاءمة مدى كفاءة التقارير والقوائم المالية ونجاحها في خدمة مستخدمي هذه القوائم، وكذلك قدرتها على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب, ومدى نجاح هذه التقارير في لعب دورها كمصدر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة، وان تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وإيصالهم للنتائج التي يرجونها من تلك المعلومات في اتخاذ قرار رشيدة، ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب أن تتوفر الصفات النوعية الفرعية التالية: (عادل، 2011، ص72)

أ- القدرة على التنبؤ (Prediction Value) : أن تعطي هذه المعلومات مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، فكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها والقيام بمعالجتها.

ب- التوقيت المناسب (Timelines) : أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقــت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوّة من هذه المعلومات.

ج- التغذية الراجعة (القدرة على إعادة التقييم) (Feedback Value): وهي تعتبر مــن مكونات أي نظام معلوماتي كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، وذلك لما تمثله مــن أهمية على استمرار وتطور الشركة، أي كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها النظــام سمة التغذية العكسية، كلما ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار والتــي تــؤدي بالنهايــة لتحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام كلما زادت من ملاءمة المعلومــات لاتخاذ القرارات بشكل خاص، وقد رأت المعايير المحاسبية الدوليــة أنــه يجــب علــى مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي (عادل، 2011، ص72).

2-12 مؤسسة البترول الكويتية

تشهد صناعة النفط في العالم تطوراً سريعاً، وزيادة في حجم الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، الأمر الذي دفع حكومة دولة الكويت للقيام باتخاذ مجموعة من القرارات التي تتواكب مع هذه التطورات العالمية، فقررت إنشاء مؤسسة البترول الكويتية في عام 1980م، كمؤسسة شاملة لإدارة المصالح النفطية الكويتية الأخذة في التنويع،

ولتوحيد نشاطات وتوجهات القطاع النفطي في البلاد، حيث تقدم المؤسسة سلسلة متكاملة من الخدمات في مجال الصناعة النفطية من خلال شركاتها التابعة حيث تتولى هذه الشركات مهما مختلفة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتروكيماويات والتسويق وبيع التجزئة والنقل البحري, وتتمثل الوظيفة الأساسية للمؤسسة في رسم التوجهات الإستراتيجية لعمليات التسويق والبيع والنقل البحري لمنتجات النفط (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2009, ص 11).

وقد أخذت مؤسسة البترول الكويتية على عاتقها حماية موارد الكويت الهيدروكربونية والاستغلال الحذر لتلك الموارد، وزيادة عائداتها, من خلال عمليات التسويق الفعالة للنفط الخام وغيره من المنتجات النفطية المصاحبة، والالتزام بتطوير القدرات النفطية والإدارية للقوى العاملة، والالتزام بالمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق أهداف وطموحات الكويت, وقد رفعت المؤسسة شعار التكامل في أنشطتها عبر سلسلة من العمليات, التي تهدف إلى زيادة القيمة المضافة بدءاً من عمليات الاستخراج وصولا إلى المستهلك، محققة بذلك ما يعرف بالتكامل الرأسي من القاعدة إلى القمة ومن الإنتاج إلى منافذ البيع (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء, 2009, ص10).

وتقدم المؤسسة سلسلة متكاملة من الخدمات في مجال النفط من خلال شركاتها التابعة حيث تتولى الشركات مهامًا مختلفة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتروكيماويات والتسويق وبيع التجزئة والنقل البحري، وتضم المؤسسة (10) شركات

وقد انضموا تحت مؤسسة البترول الكويتية بعد تأسيسها وبالتالي أصبحت مؤسسة البترول الكويتية هي المؤسسة الأم التي تضم الشركات الآتية:

1- شركة نفط الكويت تأسست عام 1934 م وأسستها شركة النفط الانجليزيـــة الإيرانيـــة المعروفة الآن باسم شركة البترول البريطانية (BP) وشركة جـــالف للزيـــت الأمريكيـــة (المعروفة الآن بشركة شيفرون), وتتولى الشركة مسؤولية استكـــشاف وتطـــوير وإنتـــاج المواد الهيدروكربونية في دولة الكويت وتخزين ونقل النفط إلى المصافي ومرافئ التصدير (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامـــل فـــي الأداء, 2009, ص15).

2- شركة التنمية النفطية تأسست عام 2005 م وتتمثل الأهداف الرئيسية للشركة التعاون والتعاقد مع أحد اتحادات شركات النفط العالمية المؤهلة لتطوير أربعة حقول نفطية شمال الكويت وهي: الروضتين والصابرية والرتقة والعبدلي, وتتولى الشركة مسؤولية تنفيذ عقد الخدمات التشغيلية مع إتحاد شركات النفط العالمية المؤهلة لتطوير حقول شمال الكويت (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء, 2009, ص17).

3- شركة البترول الوطنية الكويتية تأسست في أيلول 1960 كشركة مساهمة كويتية تملكها الحكومة والقطاع الخاص معاً, وتتولى إدارة مصافي النفط، كما تقوم بتسويق زيت الوقود في محطات التعبئة للشركة وللشركات الأخرى في السوق المحلية, وبعد إنشاء مؤسسة البترول الكويتية في عام 1980, أصبحت شركة البترول الوطنية الكويتية مملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية والتي هي بدورها مملوكة لدولة الكويت، وبالتالي

أصبحت الشركة مسؤولة عن ثلاث مصاف للبترول هي: مصفاة ميناء الأحمدي ومصفاة ميناء عبدالله ومصفاة الشعيبة بالإضافة إلى مصنع غاز البترول المسال في ميناء الأحمدي.

4- شركة صناعة الكيماويات البترولية تأسست في عام 1963، وتتولى إدارة ثلاثة مصانع لإدارة الامونيا السائلة وثلاثة مصانع لإنتاج سماد اليوريا ومصنعا للبولي بروبيلين, أما شركة إيكويت للبتروكيماويات، فقد تم تأسيسها من قبل شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة يونيون كاربايد التابعة لشركة داو كميكال بنسبة 42% لكل منهما, وشركة بوبيان للبتروكيماويات بنسبة 10% وشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية بنسبة 6%, فإنها تضم مجمعا ضخما لتصنيع مادة الايثلين ومادة البولي ايثيلين جلايكول (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء, 2009, ص22).

5- شركة ناقلات النفط الكويتية تأسست عام 1957 م، وتمتلك وتدير أحد أضخم أساطيل النقل البحري في العالم، وتختص الشركة بشكل أساسي, بامتلاك وإدارة أحد أضخم أساطيل النقل البحري في العالم, ويضم ناقلات النفط الخام وناقلات المنتجات البترولية وناقلات الغاز المسال والنفط الخام والمنتجات البترولية المكررة والغازات المسالة, وعلى أسس تجارية, كما تقوم الشركة بتشغيل أسطول حديث متوازن لنقل النفط إلى كافة أنحاء الكرة الأرضية, واستطاعت شركة ناقلات النفط الكويتية الحفاظ على ربحية أعلى من المعدل الطبيعي بسبب الاهتمام الكبير الذي توليه لتخفيض نفقات التشغيل وحكمتها في استبدال السفن القديمة في الأوقات المناسبة (الكتاب السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2009، ص 12).

6- الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) تأسست في عام 1963، كشركة كويتية مملوكة بنسبة 51% لشركة البترول الوطنية الكويتية ونسبة 49% لشركة البترول البريطانية المحدودة (BP) ولاحقا أصبحت كافكو إحدى الشركات المستقلة والتابعة لمؤسسة البترول الكويتية, وتنفرد الشركة بنشاط تزويد الطائرات بالوقود في دولة الكويت, حيث تتولى القيام بكافة الخدمات المتعلقة بتزويد الطائرات بالوقود لجميع الطائرات العاملة على أرض مطار الكويت الدولي KIA, كما تقوم بتقديم الاستشارات وخدمات الدعم الفني لوزارة الدفاع, وتدير كافكو حاليا مستودعاً يتكون من عدة صهاريج وخزانات لوقود الطائرات وبشكل آلي على موقع مساحته 115000 متر مربع وبطاقة تخزينية تقدر سعتها ما يقرب من 27 مليون لتر (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء, 2009, ص20).

7- شركة خدمات القطاع النفطي تأسست في عام 2005 وتتولى مسؤولية توفير الخدمات للمؤسسة والشركات النفطية التابعة المتواجدة داخل الكويت, وذلك حتى يتسنى للشركة التركيز على أداء مهامها الرئيسية, ومن أهم المهام التي تقوم بها توفير خدمات الأمن والسلامة للموظفين والأصول التابعة للقطاع النفطي كما تتولى إدارة وحدات الإطفاء (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2009, ص 13).

8- الشركة الكويتية لنفط الخليج تأسست في عام 2002, وتتولى إدارة حصة الكويت من الثروات الطبيعية في المنطقة المقسومة بالخفجي بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وقد تسلمت الشركة الكويتية لنفط الخليج مهامها بشكل رسمي, بعد أن انتهت فترة الامتياز الممنوح لشركة الزيت العربية المحدودة في 4 كانون الثاني من عام 2003, حيث

تقوم الشركة وفقا لقرار تأسيسها بإجراء عمليات الاستكشاف, تطوير الحقول, الإنتاج, التكرير, النقل, التخزين, وتسويق النفط والغار في منطقتي عمليات الخفجي المشتركة, وتشرف الشركة الكويتية لنفط الخليج على عدة حقول منها حقل الخفجي والحوت الذي يشكل المصدر الرئيسي لإنتاج النفط الخام في المنطقة المقسومة, وحقل الوفرة الذي يعتبر من أكبر الحقول البرية في المنطقة المقسومة (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2008, ص 7).

9- الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفيك) تأسست في عـــام 1981، ويتركز نشاط الشركة براً وبحراً في 4 مناطق إقليمية رئيسية تنتشر على اتساع 3 قارات وتمارس نشاطها في 16 بلدا هي (اندونيسيا- ماليزيـــا- باكـــستان- الـــيمن- ســـوريا- استراليا- الصين- الفلبين- مصر- السودان- تونس- ساحل العاج- موريتانيا- الكونغو- فيتنام- بنغلادش), وقد وضعت كوفيك سياستها في التنقيب عن النفط خارج حدودها كهدف معلن لنقل رؤوس الأموال إلى داخل الكويت وتحقيق الاستثمار المربح, فسعت إلى توسيع أنشطتها واستثناء المشاريع ذات المخاطر الربحية من جدول أعمالها, وفي الوقت الحـــالي تتهيأ الشركة للدخول في مشاريع جديدة حول العالم, من خلال التركيز على ما تملكه مـــن أصول ومشاريع وتطوير أدائها من أجل زيادة وتحسين ما تجنيه من أرباح, هذا إلى جانب خلق فرص جديدة للاستثمار عن طريق السعي لتحقيق المشاركة الدولية (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء, 2009, ص18).

10- شركة البترول الكويتية العالمية تأسست عام 1983 وتعتبر الذراع العالمي لمؤســـسة البترول الكويتية إذ تعنى بكافة عمليات التكرير والأبحاث وتسويق المنتجات النفطية وبيع

الوقود خارج الكويت, كما تدير الشركة عمليات بيع مباشرة حيث تملك الـــشركة خـــدمات تزويد الديزل IDS– (International Diesel Services) شبكة منافذ بيع تعمل بصورة آلية بالكامل على مدار 24 ساعة لتوفير الديزل لشبكة النقل البري المحلي والدولي الواسعة الانتشار وتزويد شاحنات النقل بالوقود في جميع أنحاء أوروبا, وتقوم الشركة بتوفير وقود الطائرات للعديد من المطارات الرئيسية في العالم، وتمتلك الشركة مصفاة في هولندا لسعة تكريرية تعادل 85الف برميل يوميا كما تمتلك في مصفاة ميلانتزو بايطاليا بنظام المشاركة 50%مع شركة AGIP الايطالية بسعة تكريرية تعادل 155الف برميل يوميـــا (النـــشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامـــل فـــي الأداء, 2009, ص21).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على الكثير من الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

2-13 الدراسات باللغة العربية

- دراسة زيود، وآخرون، (2007)، بعنوان: **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) "حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان قصور القوائم المالية المنشورة وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (30)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي المستند بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك المجلات العلمية والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع، كذلك تم الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية للحكم على مدى الاتساق بينها وبين الإفصاح المحاسبي في المصارف السورية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين، فقد تبين من خلال الإطلاع على التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري للعام 2002 أن الإفصاح اقتصر فقط على قائمتي الدخل والميزانية العامة، وفيما عدا ذلك لم يقم المصرف بالإفصاح عن أية معلومات أخرى تساعد المستخدمين على اتخاذ

القرارات الاقتصادية السليمة خاصة المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية. كذلك لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي المحاسبي رقم (30) الخاص بالمصارف المؤسسات المالية المشابهة.

- دراسة زيود، وآخرون، (2007)، بعنوان: **إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة: دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية.**

هدفت هذه الدراسة إلى وضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة التي يتحرك من خلالها القطاع العام في إطار إدخال التكنولوجيا إلى المستويات المختلفة والاستغناء عن كافة المظاهر التي تعيق العمل المحاسبي من الناحية الشكلية والفنية والقانونية، إضافة إلى إيجاد آليات وأساليب عمل تساعد على خلق بيئة ومناخ عمل مناسبين، والارتقاء بمستوى الأدوات والأداء لحسن سير العمل المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- إنجاز عملية الاندماج بصورة عشوائية لا تستند إلى دراسة وخطة مالية ومحاسبية معدة مسبقا مما يجعل الأمر يبدو وكأنه عملية تجميع للبيانات المحاسبية.

2- وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية متمثلة بقصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الثغرات في إعداد تلك التقارير.

3- قصور حاد في استخدام التكنولوجيا، أبقى النظام المحاسبي تقليدياً قديماً لا يملك مقومات التحول بوضعه الراهن إلى نظام مؤتمت، حديث، مرن، قادر على مواكبة التطورات المتلاحقة التي تفرضها السوق العالمية على المعايير الدولية.

- دراسة القشي، (2008). **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الأردن لمعايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سعى الباحث إلى الاطلاع على تطور البيئة الاستثمارية في الأردن من جهة، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى، ومن ثم بيان أثر ذلك التطبيق على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1- أن جميع الآراء تقريبا إشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي بشتى أشكاله وخصوصا الأجنبي المباشر له وقع مؤثر وايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط أن تكون البنية الاقتصادية قد أُعيد هيكلتها بشكل ملائِم.

2- أن الأردن قد بدأ بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداد لمواكبة العالم، وانه فعلا قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة.

3- أن الشركات الأردنية وخصوصاً المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وان الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة كان من أهمها: أن المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة، وبالتالي تشجعه على جلب

استثماراته للأردن، وإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الشركة، وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة، ويعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية شرط لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية.

- دراسة عيشي، (2009)، بعنوان: **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التطبيق.**

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى توافق البيئة الجزائرية من عدمه مع المعايير المحاسبية الدولية، ودور الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى في تحقيق هذا التوافق، إضافة إلى مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- أن توافق وتطبيق البيئة الوطنية مع البيئة الدولية في مجال المعايير المحاسبية الدولية له منافع وفوائد وأمام معوقات وصعوبات تترتب عليهم نتائج وانعكاسات قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية إلا أن الجانب السلبي أكثر ميلاً في البيئات الوطنية التي لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه البيئات الدولية المتقدمة.

2- لا يمكن للمؤسسات أن تساير التطور وتضمن سوقا لها إلا بتنظيم عملية المعايرة، وذلك من حيث المنتجات ومستوى الخدمات المقدمة، ووسائل وتقنيات الإنتاج المستعملة، وإعداد برامج وهيكلة واضحة لمتابعة ما يحدث على المستوى الدولي، من حيث المعايرة والمعايير.

3- تتفاعل البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلاً ايجابياً ومضطردا مع البيئة الدولية في المجال المحاسبي وهذا من خلال المخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات.

4- من خلال عملية التوحيد المحاسبي الدولي، فانه من الضروري ضبط الممارسات المحاسبية في المؤسسات، وذلك بوضع معايير دولية موحدة لضمان تجانس التقارير المالية والقوائم المحاسبية.

- دراسة، المليجي، (2009). بعنوان: **إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر،**

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى إطار لبناء المعايير المحاسبية يتضمن محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحبة لعملية تنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع وآثارها على نماذج الإفصاح المحاسبي. أعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث قام باستخدام المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفروض البحث، وتم ذلك من خلال مراجعة المراجع والدوريات العلمية المتخصصة في مجال المحاسبة المالية والإدارة المالية والتمويل. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

1- تتضمن تجارب مصر في بناء المعايير المحاسبية مجموعة من المحددات المؤثرة على قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحب لتنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع.

2- تؤثر محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحب لتنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع على عناصر قرار بناء المعايير المحاسبية ونماذج الإفصاح المحاسبي المطبقة في مصر.

3- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات ذات الاهتمام بتنظيم السياسة المحاسبية في مصر نحو أهمية محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحب لتنظيم السياسة المحاسبية في مصر.

4- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات ذات الاهتمام بتنظيم السياسة المحاسبية في مصر نحو عناصر تأثير محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحب لتنظيم السياسة المحاسبية على عناصر قرار بناء المعايير المحاسبية ونموذج الإفصاح المحاسبي المطبق.

- دراسة مطر، وآخرون، (2009)، بعنوان: **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية.**

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيسي وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص.

لقد تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين، الأول على المنهج الوصفي حيث تناول الباحثون ومن خلال اطلاعهم على أراء الخبراء حول الأزمة رصد تلك الآراء بشكل علمي، وقد تم الاطلاع وتناول جميع الإجراءات المتخذة من قبل مجالس معايير المحاسبة، والثاني تم الاعتماد به على المنهج التحليلي، حيث نظم الباحثون استبانه متخصصة لرصد

أراء أصحاب الاختصاص، ووضعت بمدونة محاسبية متخصصة خلال شـبكة الانترنـت ومن ثم تم تحليل نتائجها. وقد تم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها:

1- أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات مـن منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات.

2- أن هناك تخبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على انه ليس هناك علاقة لمعايير القيمـة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقوا على إيقاف التعامل بها، وأبدو كـذلك تأييـدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستـساهم وبـشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

3- يعتقد الباحثون بأن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطـب وحيـد (الولايـات المتحـدة الأمريكية).

- دراسة سلوم، ونوري، (2009)، بعنوان: **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

1- توجد علاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية ونشوء الأزمة المالية العالمية، أن السبب الأساسي في نشوء الأزمة المالية العالمية هو الرهون العقارية لأشخاص غير موثوقين.

2- أن إيقاف العمل بمعيار القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية اقل والقدرة على المقارنة اضعف وسيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي ولن يساعد على استقرار السوق.

3- أن عدم كفاءة الإدارة يعد من أسباب فشل المصارف الاستثمارية وبالتالي إفلاسها، كما أن عدم وجود رقابة على النشاط الاقتصادي أدى إلى انفلات الوضع الاقتصاد.

4- هناك نتائج ايجابية للمحاسبة تظهر عند انهيار الشركات العالمية وهي ظهور معايير محاسبية جديدة أو القيام بتطوير المعايير القديمة.

5- أن حدوث الأزمة أجبرت حكومات الدول ومن ضمن تلك الحكومات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل بالنشاط الاقتصادي، وأن الأزمة المالية قد أثرت على معدلات النمو ورفع معدلات التضخم وانتشار البطالة والفقر في مختلف دول العالم.

6- أن الأزمة ستؤدي إلى تطوير المحاسبة والمعايير المحاسبية نحو الأفضل في سبيل تجنب الوقوع في أزمات مماثلة.

- دراسة عواد، (2010)، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية.**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، وقد تكون مجتمع الدراسة من ضباط الائتمان والمحللين الماليين والمدققين الخارجيين, أما العينة وعدد أفرادها 135 فقد شملت 47 من ضباط الائتمان, و29 من المحللين الماليين, و59 من المدققين الخارجيين. واستخدم الباحث استبانه ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية,

ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة وقد استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي. وقد أظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة ما يلي:

1- وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في الأهمية النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها.

2- وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبين الدوليين 39 و 40 في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية.

3- كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة وكذلك البنك المركزي للحد من أثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال.

وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي, ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين 39 و 40 وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

2-14 الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة (Schipper, Katherine, 2003) بعنوان:

Principles-based accounting standards

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية القائمة على أساس المفاهيم بصورة صحيحة ومناسبة. واستخدم الباحث الأسلوب النظـري فـي إجراء دراسته. وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- أنه إذا تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية القائمة علـى أسـاس المفـاهيم بـصورة صحيحة ومناسبة، فإن هذا من شأنه أن يدعم ويؤيد هدف مجلس معايير المحاسبة الماليـة (FASB) وهو تحسين منفعة التسجيل المحاسبي من خلال التركيـز علـى الخـصائص الأساسية لكل من الملاءمة والمصداقية.

2- أن تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم سوف يعكس الجوهر الاقتصادي الصحيح للأحداث الاقتصادية، إلا أن فكرة تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم لن تكون سهلة، إذ أنها تتطلب تغييراً جوهرياً في اتجاه جميع الأطراف المهتمة بمعلومات المحاسبة المالية من واضعي المعايير، هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصـة الأمريكيـة SEC، المستثمرين, معدي القوائم المالية والمراجعين.

3- أن الاعتماد على القواعد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة درجة الدقة التي من خلالها يقوم واضعو المعايير بتوصيل متطلباتهم وأهدافهم إلي معدي القوائم المالية، إلا أنه في المقابـل فأن الاعتماد على وضع المعايير على أساس القواعد، سيؤدي إلى زيـادة درجـة تعقيـد المعايير بجانب هيكله الأحداث الاقتصادية.

- دراسة (Karen. A. et al, 2006)

Going concern guidance for New Zealand auditors: transitions in communicative acts

هدفت هذه الدراسة تقييم معايير المحاسبة في نيوزيلندا، من خلال التساؤل عن محتوى الرسائل التي يمكن أن توجد في هذه المعايير المصممة بشكل مهني. حيث تعمل مهنة المحاسبة في بيئة مشحونة سياسياً وقد تجد نفسها في منتصف المرحلة عندما يتم الأخذ في الاعتبار جودة الأسواق المالية التي يعتمد عليها المستثمرون وأخريين. وبينت الدراسة أن معيار الاستمرار النيوزيلندي تم تنقيح نشراته سنة 1995، حيث كان مكون من إرشاد أقل رسمية سنة 1986؛ وتم تطويره كل أجزائه والتي ظهرت خلال وفور الفترة التالية للانهيار الكبير لسوق الأوراق المالية، وقد تم اختيار هذا المعيار لغرض هذه الدراسة لأن مسئولية التنبؤ بفشل الشركة كان محل جدل لفترة طويلة، ولأن تطوير معيار عن هذا الموضوع يبدو ليعكس التوقعات المتزايدة علي دور مراقب الحسابات. اعتمدت الدراسة علي المدخل الكمي والنوعي لفهم لغة المعيار الجديد، حيث تم توظيف المنهج الكمي لإظهار النظريات المكونة من علم اللغة والتي استخدمت من قبل الدراسات السابقة.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النقاط أهمها ما يلي:

1- الاتصالات اللغوية كعملية استنتاجيه تم مشاهدتها لما يقصده المتحدث.

2- صدور معيار الاستمرار بعد فترة الضغوط التجارية واسعة الانتشار وحالات فشل السوق التي غيرت وجهة الأعمال في نيوزيلندا ووضعت ضغوط على المهنة للإصلاح.

3- المعياري الإلزامي لا تسيطر عليه الحوار، علي الرغم من تـــوفير إرشـــاد ذو قـــوة واتساق أكبر في هذا المجال مقارنة بالإرشادات السابقة له.

- دراسة (Ronen, 2006)

A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance

هدفت الدراسة تقديم اقتراح لإصلاح حوكمة الشركة، من خلال التأمين على خطر القوائم المالية، واعتمدت الدراسة على الاستبانه لجمـــع المعلومـــات، وبهـــدف اســـتبعاد التعارض في المصالح الذي يعتبر مصدر تهديد دائم للعلاقـــة بـــين مراقـــب الحـــسابات وعملائه، ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية، ويتوقع أن يكون لهذا الاقتراح آثار إيجابيـــة علي أسعار الأوراق المالية، كما أن جودة القوائم المالية المتوقعة معه ستكون مرشد جيـــد أو مرشد أفضل لتخصيص وتوزيع الموارد. وقد أكدت الدراسة على العديد مـــن النقـــاط أهمها ما يلي:

1- يعتبر التعارض في المصالح المتأصل بين المراجع والعميل مشكلة كبري فـــي ظـــل حوكمة الشركات.

2- مقترح إصلاح حوكمة الشركات "تأمين القوائم المالية ضـــد التـــضليل فيهـــا" يمكـــن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين، نتيجة اتخاذه قرارات خطأ بسبب التضليل فـــي القوائم المالية.

3- قيام الشركات في الصناعات المختلفة بالتأمين علي قوائمها، من خلال إجــراء عقــد تأمين مع شركة تأمين، مقابل دفع مبالغ مالية لشركة التأمين (علاوة)، ويضمن حــصول المستثمر الذي يتخذ قرارات استثمارية خاطئة بناءً على قوائم مالية مــضللة علــى مبلــغ التعويض.

4- يجب أن يتم الإعلان عن كل من حدود الحماية والعلاوة للمستثمر.

5- تقوم شركة التأمين بفحص العلاوة كما دل على انخفاض جودة القوائم الماليــة لتلــك الشركة. ومن ثم فإنه كلما قل مبلغ العلاوة المدفوعة لشركة التــأمين كلمــا زادت جــودة القوائم المالية.

- دراسة (Kohlbeck and Terry Warfield, 2005) بعنوان:

The Effects of Principles-based Accounting Standards on Accounting Quality

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير تطبيق أربعة معايير محاسبية دولية تــم وضعها على أساس المفاهيم بجانب اتفاقها مع تعريفات الأصول والخصوم طبقاً للإطــار الفكري للمحاسبة على جودة المعلومات المحاسبية. واستخدم الباحث الأسلوب الميداني من خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم وزيــادة القــدرة التفسيرية والتنبؤية بالأرباح خاصة عند تطبيق معيار مزايا العاملين.

2- وجود اتساق بين تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم ونفعية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق هذا المدخل لكل من المحللين الماليين والمستثمرين ويعد هذا دليلاً على جدوى تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم كأساس ملائم لوضع المعايير المحاسبية.

3- أن زيادة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية القائمة على أساس المفاهيم سوف يعمل على تقليل التلاعبات التي كان يرتبط الكثير منها بتطبيق القواعد المحاسبة.

- دراسة (Robert W. McGee, 2007) بعنوان:

The Effect of the International Standards for the Financial Report

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية، وقد أجريت دراسة نظرية لمعرفة هذه المعايير إذ تم استخدام معيار الانخفاض في قيمة الأصول كمتغير بديل يقيس إقدام الشركة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، قبل صدور نسخة منها، وسرعة التجاوب مع تلك المعايير عند إصدار النسخة. العوامل النظامية، كمحدد لجودة التقارير المالية، تتمثل في البيئة القانونية والمحاسبية التي تعمل في ظلها الشركة، ومجموعة وسط من الشركات تتداخل بشأنها الخصائص النظامية مثل النظام المحاسبي والمراجعة ووجود أي سيطرة لشركات قطاع أعمال عام قابضة.

تم استخدام نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول كمؤشر يقيس جودة التقارير المالية، وربط هذا المتغير بالعوامل النظامية وتطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول. بالإضافة إلى هذه المتغيرات فإنه تم إدخال متغير يعبر عن حجم الشركة هو

إجمال الأصول، ومتغير آخر يعبر عن دوافع الإدارة هو نسبة التغير في أربـاح السنة الحالية، تم اختبار متغير جودة التقارير المالية لعينة مكونة من 57 شركة مساهمة متداولة في البورصة عن سنتي 2005 و 2006. وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

1- أن هناك أدلة واضحة على أن جودة التقارير المالية للشركات التي تطبق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، تعد أعلى منها للشركات التي لم تطبق معيار الانخفاض.

2- أن استجابة الشركات لتطبيق المعايير الدولية تعد قليلة، مما يكشف عن وجود صعوبات في تكييف النظام المحاسبي الموحد ليلائم المعايير الحديثة.

وأوصت الدراسة بما يلي:

1- ضرورة إدخال تعديلات جذرية على النظم القانونية والمحاسبية السائدة بحيث تكون متماثلة بالنسبة لكل الشركات.

2- أن تتضمن مبادئ عامة تحكم العمل بجميع الشركات المساهمة.

- دراسة (Carmona , Salvador and Marco Trombetta , 2008) بعنوان:

On the global acceptance of IAS/IFRS accounting standards: The logic and implications of the principles-based system

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سبب القبول الواسع لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولي، واعتمدت الدراسة الجوانب النظرية من خلال تحليل المحتوى والمضمون للوصول إلى النتائج. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

1- أن سبب القبول الواسع لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولي يرجع إلى دورها في كل من: تدعيم مهنة المحاسبة، والتوافق فيما بين البلدان، ويعزى سبب ذلك إلى أن معايير المحاسبة الدولية اعتمدت على المدخل القائم على أساس المبادئ في وضع المعايير المحاسبية، الأمر الذي يزيد من فرص تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل أكثر مرونة في العديد من الدول رغم اختلاف الثقافات والظروف الاقتصادية.

2- أن المعايير القائمة على أساس المبادئ تمكن المحاسبين من الاعتماد على كل من الخبرات والخلفيات التعليمية وبرامج التدريب المختلفة وتطبيق ذلك في العديد من المنظمات وشركات المحاسبة.

3- أن وضع المعايير الدولية على أساس المفاهيم تعد خطوة هامة جداً في عملية التوافق المحاسبي، بالرغم من كون الاعتماد على هذا الأساس لا يمكن من خلاله توحيد المقاييس المحاسبية عبر الدول المختلفة.

- دراسة (Rogero , 2008)

Characteristics of high quality accounting standards

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة متى يكون المعيار متصفاً بخصائص ذات جودة عالية، حيث إذ أن يتم وضع المعايير على أساس المفاهيم، وقد أجريت دراسة نظرية لعرفة المعايير القائمة التي لا تواكب التطورات المستقبلية للأحداث الاقتصادية، وقد توصلت إلى عدد من النتائج أهمها:

1- أن المعايير الموضوعة على أساس المفاهيم تكون أسهل في التطبيق والشرح من تلك المعايير الموضوعة على هيئة قائمة افعل ولا تفعل (أساس القواعد)، ورغم أنه لا يوجد معيار يستطيع التنبؤ بكافة الأسئلة والأحداث المستقبلية، إذ إن المعيار الذي يعتمد على مفهوم أو موضوع محدد يمكنه التعامل مع الواقع العملي بصورة سهلة ويسيرة.

2- أن تطبيق الحكم المهني وانعكاسه على القوائم المالية سوف يتم تحسينه عن طريق اعتماد المحاسبين على استخدام أحكامهم المهنية بدلاً من تطبيق القواعد التفصيلية.

3- أن المعايير القائمة على أساس المفاهيم (المبادئ) سوف ينتج عنه معايير ذات حجم أقل من 12 صفحة بدلاً من بعض المعايير التي يتجاوز حجمها 100 صفحة في ظل القواعد، وبالتالي تكون هذه المعايير أبسط شكلاً ومضموناً بالإضافة إلي أنه يمكن تطبيقها على مدي أوسع من المعاملات والأحداث المحاسبية.

4- أن المعايير القائمة على أساس القواعد غير مرنة وبالتالي لا تواكب التطورات المستقبلية للأحداث الاقتصادية، الأمر الذي ينتج عنه كيان محاسبي لا يمكنه التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية غير الظاهرة والمتوقعة.

- دراسة (Rezaee, 2009)

Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الطرق التي تساعد علي استعادة ثقة المجتمع (مستخدمي القوائم المالية) في القوائم المالية ومهنة المراجعة في المجتمع الأمريكي، خاصة

بعد تفاقم مشكلة تعدد حالات الغش المالي وما تبعها من أثار سلبية على أسواق المال في الفترة الأخيرة. وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية للعديد من الدراسات والتنظيمات المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة، لأن ثقة المجتمع في أحكام مراقبي الحسابات وسمعتهم تلعب دور هام في وظيفة المحاسبة والمراجعة كخدمة مضيفة للقيمة، من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية المنشورة. وفيما يلي أهم ما جاء بهذه الدراسة من نتائج:

1- ضعف ثقة المجتمع في التقارير المالية المنشورة ومهنة المراجعة يرجع إلي تعدد حالات الغش المالي بالقوائم المالية للشركات العامة(المسجلة بالبورصة)، وما تبع ذلك من إفلاس العديد من هذه الشركات.

2- استعادة هذه الثقة مرة أخرى يتطلب جهود واعية ومدروسة لكل الأطراف الآتية: المشرعين، المنظمين، الجهات المسئولة عن إصدار معايير المراجعة، مجتمع الأعمال، مهنة المحاسبة.

2-15 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة وكما هو مبين بالجدول التالي رقم (2-1):

جدول (2-1)

مقارنةً الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الأهداف	هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار وسلوك أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية	هدف الدراسة الحالية هو التعرف على أثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت
الموضوعات	ركّزت على دراسة الأسس النظرية والجوانب العملية في المعايير المحاسبية وتحليلها وتفسيرها	ركزت على أثر أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي
مجتمع الدراسة	تكوّن المجتمع من مدققين ومراقبين ماليين ومحاسبين في الشركات المبحوثة	تكون المجتمع من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت
المنهجية	دراسات وصفية واستكشافية بحثت في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	دراسة وصفية تحليلية بحثت في جوانب العمل في شركة نفط الكويت
نوع المنظمات المبحوثة	تم إجراءها على منظمات من القطاعين العام والخاص والشركات المساهمة	تم إجراء الدراسة الحالية على شركة نفط الكويت
بيئة الدراسة	أجريت في بيئات مختلفة شملت دولاً عربية مثل الأردن والجزائر والسعودية ودولاً غربية مثل أمريكيا وبريطانيا.	تم إجراءها في الكويت لبيان أثر أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 خصائص عينة الدراسة

3-4 أداة جمع البيانات

3-5 صدق وثبات الأداة

3-6 نموذج الدراسة

3-7 المعالجة الإحصائية

3-8 أساليب جمع البيانات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفا للمنهجية التي سوف تستخدم في القيام بهـذه الدراسة، حيث يتضمن وصفا لنوع وطبيعة الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة وكـذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانـات والأسـاليب الإحصائية لتحليل البيانات.

3-1 منهج الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اعتمد فيها الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة والنابعة من دراسة أثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفـط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية، والبالغ عددهم حـوالي (104) مـديراً ومحاسـباً يعملون في الشركة، وذلك حسب (التقرير السنوي الصادر عـن شـركة نفـط الكويـت، 2011)، حيث تم توزيع الاستبانات على المجتمع كاملا وبطريقة المسح الـشامل، وتـم

توزيع الاستبانات على كافة أفراد المجتمع. وتم استرداد (98) استبانة بنسبة (92.3%) من إجمالي عدد الاستبانات المرسلة، وبعد فرزها تم استبعاد استبناتين منها لعدم اكتمـال تعبئتها، والعشوائية الواضحة أثناء عملية التعبئة، وبذلك استقرت العينة على (96) مـديراً ومحاسباً التي خضعت للتحليل وبنسبة (92.3%) من المجتمع الكلي.

3-3 خصائص عينة الدراسة

وفي المعالجة الإحصائية تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات وفي وصف متغيرات الدراسة، إذ تم في هذا الفصل عرض وصفي للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، وكذلك اختبار فرضيات الدراسة الميدانية، وفيما يلي عرض لأبرز نتائج التكرارات والنسبة المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة:

العمر

جدول رقم (3- 1)

عينة الدراسة موزعة حسب العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
25 سنة فأقل	19	%19.8
26-35 سنة	17	%17.7
36 -45 سنة	18	%18.8
46 - 55 سنة	18	%18.8
56 سنة فأكثر	24	%25
المجموع	96	**100**

يشير الجدول السابق إلى أن النسبة الأكبر من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت والذين يتكون منهم مجتمع الدراسة هم من الفئة العمرية التي تزيد عن 56 سنة، ثم الفئة التي تقل اعمارهم عن 25 سنة، ثم الفئتين (26–35 سنة) و(46 – 55 سنة) إذ بلغت نسبة كل فئة (18.8%)، وأخيراً جاء الفئة الذين تقع أعمارهم بين 26–35 سنة وبلغت نسبتهم (17.7 %) من إجمالي حجم العينة، ويشير التوزيع المتقارب لأعمار مجتمع الدراسة إلى أن هذه المهنة يتوفر فيها عنصر الاستمرارية في الإقبال عليها من مختلف الفئات العمرية.

المؤهل العلمي

جدول رقم (3– 2)

عينة الدراسة موزعة حسب المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	19	%19.8
بكالوريوس	67	%69.8
ماجستير	7	%7.3
دكتوراه	3	%3.1
المجموع	**96**	**100**

يشير الجدول السابق إلى أن معظم المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت هم من حملة درجة البكالوريوس، إذ بلغت نسبتهم (69.8%) من المجتمع، وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط وبنسبة (19.8%)، أما حملة شهادة الماجستير فقد شكلت نسبتهم (7.3)، وحملة الدكتوراه شكلوا ما نسبته (3.1) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة، وهذا يفسر بأن توجهات المجتمع الكويتي إلى التعليم أصبحت مطلباً أساسياً للانخراط في سوق العمل، بالرغم من قلة حملة الشهادات العليا مما يستدعي إعادة النظر في آلية تأهيل مناسبة لزيادة مستوى التأهيل العلمي لهذا المجتمع.

سنوات الخبرة

جدول رقم (3- 3)

عينة الدراسة موزعة حسب سنوات الخبرة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	35	%35.7
5 اقل من 10 سنوات	23	%23.5
10 سنوات اقل من 15 سنة	25	% 25.5
أكثر من 15 سنة	13	%13.3
المجموع	**96**	**100**

يشير الجدول السابق إلى أن خبرة النسبة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة يتركزون في الفئة التكرارية (اقل من 5 سنوات)، وشكلوا ما نسبته 35.7%من إجمـــالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (10 سنوات– اقل من 15 سنوات) وشكلوا مـــا نـــسبته 25.5 %، ثم الفئة التكرارية (5 اقل من 10 سنوات) وشكلوا ما نسبته 23.5%، وأخيـــرا الفئة التكرارية (أكثر من 15 سنة) وشكلوا ما نسبته 13.3%. ويفسر هذا التوزيع للعينة أن هناك عدداً لا بأس به من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفـــط الكويـــت الذين بحثتهم الدراسة يمتلكون خبرة جيدة للقيام بالأعمال المحاسبية في الشركة.

الشهادات المهنية

الجدول رقم (3–4)

توزيع العينة حسب الشهادات المهنية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
CFA	7	% 7.29
CISA	15	% 15.60
CMA	11	% 11.46
CPA	5	% 5.21
CIA	31	% 32.29
لا يحمل شهادة	27	% 28.13
المجموع	**96**	**100**

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4– 4) أن غالبية العينة المبحوثة هـــم مـــن حملة الشهادات المهنية في المحاسبة، الأمر الذي يمنحهم قدرات إضافية للقيام بأعباء مهنة

المحاسبة في شركة نفط الكويت، كما يتضح من الجدول ان هناك ما نسبته (28.13 %) من اجمالي عينة الدراسة لا يحملون شهادات مهنية في المحاسبة الامر الذي يستدعي تأهيلهم في هذا المجال.

3-4 أداة جمع البيانات

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تطوير استبانة تغطي الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد أهمية إجابات العينة. وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسين هما:

1- الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت مثل (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية).

2- الجزء الثاني: واشتمل على عدد من العبارات غطت الفرضيات التي استندت عليها الدراسة، وتكمن أهمية استخدام هذه الأداة في إمكانية الحصول على معلومات من عينة أكبر يمكن تحليلها بطريقة كمية وليس فقط نوعية، والملحق (1) المرفق يبين نموذج الاستبانة كما تم توزيعه على المستجيبين.

وقد تضمن القسم الثاني (40) فقرة تمثل أربعة مجالات وهي:

المجال الأول: القصور في تطبيق القيمة العادلة، وتشمل أسئلة الاستبيان من (1-7).

المجال الثاني: القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية، وتشمل أسئلة الاستبيان من (8–15).

المجال الثالث: القصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات، وتشمل أسئلة الاستبيان من (16–23).

المجال الرابع: القصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات، وتشمل أسئلة الاستبيان من (24–31).

المجال الخامس: جودة الإفصاح بالقوائم المالية وتشمل أسئلة الاستبيان من (32–41).

3-5 صدق وثبات الأداة

وللتأكد من مدى صلاحية الاستمارة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبارها، وذلك بعرضها على عدد من أساتذة الجامعات الأردنية العامة، وبعض الخبراء الممارسين في مجالات المحاسبة والمتخصصين بدراسات المحاسبة وتم الأخذ بمقترحاتهم وتوصياتهم القيمة وأجريت التعديلات اللازمة على فقراتها، والملحق (2) المرفق يبين أسماء الأساتذة محكمي الاستبانة.

كما تم اختبار الاتساق الداخلي لهذه الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد بلغ معامل الاتساق الداخلي لهذه الاستبانة حسب معادلة كرونباخ ألفا (92.34 %) وهو معامل

اتساق داخلي عالٍ لاعتماد نتائج هذه الدراسة، والجدول رقم (3-5) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

الجدول (3-5)

قيمة معاملات الثبات لأبعاد الاستبانة والاتساق الكلي

تسلسل الأبعاد	المتغير	كرونباخ ألفا
1	القيمة العادلة	% 91.41
2	الملاءمة والموثوقية	% 93.24
3	صدق المعلومات	% 92.51
4	دقة المعلومات	% 93.14
5	جودة الإفصاح بالقوائم المالية	% 90.25
1-41	**معامل الاتساق الكلي**	**% 92.34**

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة المقياس فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

(5-1) / 3 = 4/3 = 1.33. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

المنخفض من (1.33)– أقل من (2.33).

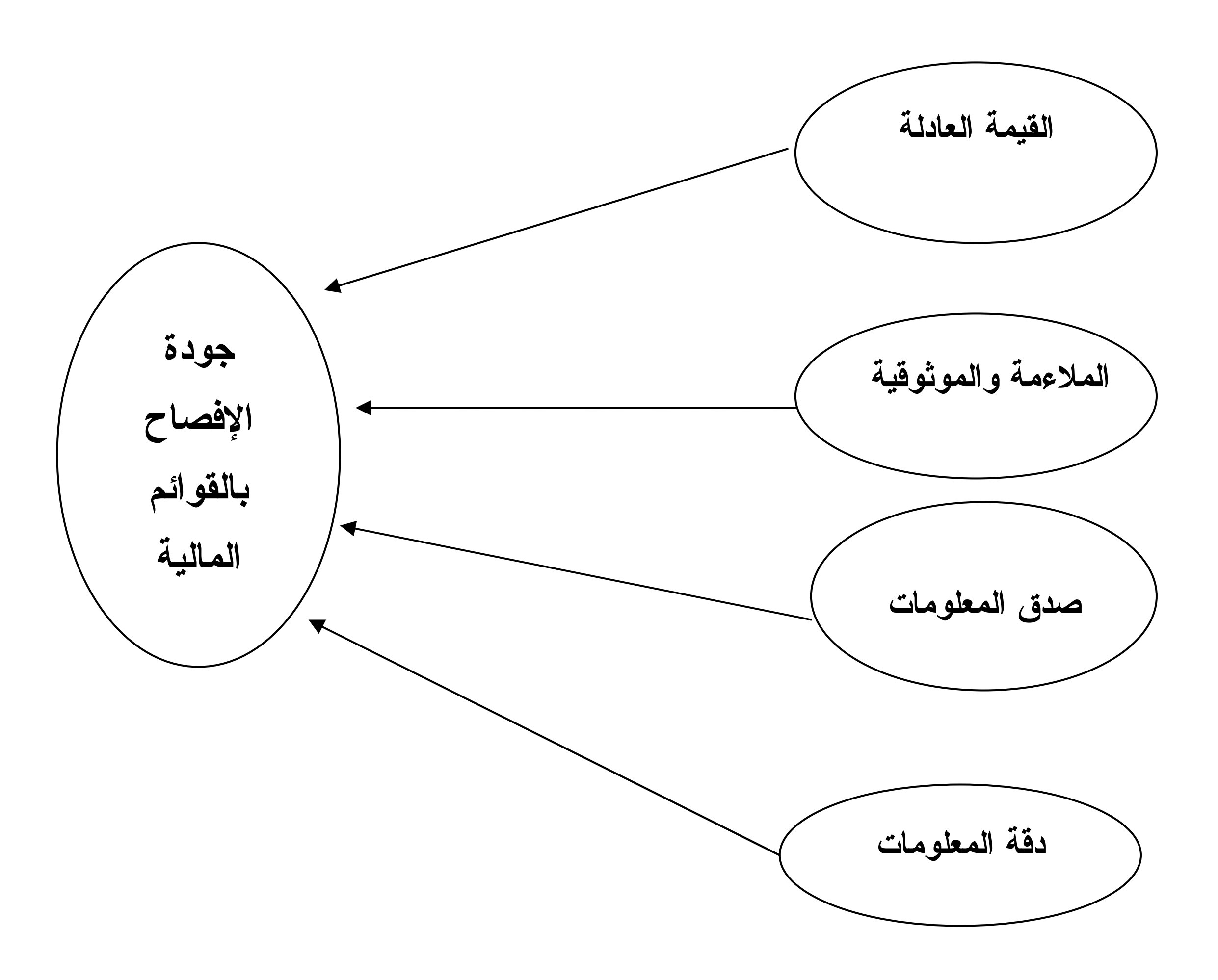
المتوسط من (2.34) – (3.67).

المرتفع من (3.68) إلى (5).

3-6 نموذج الدراسة

قام الباحث بتصميم وتطوير نموذج خاص بالدراسة، ويوضح الشكل رقـــم (3-1) طبيعة العلاقات بين هذه المتغيرات.

<u>**المتغير المستقل**</u>	<u>**المتغير التابع**</u>
أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي	**جودة الإفصاح بالقوائم المالية**



الشكل (3-1)

نموذج الدراسة

المصدر: النموذج من إعداد الباحث

3-7 المعالجة الإحصائية

تم إدخال البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية في الحاسـوب، وتـم معالجتها ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وباسـتخدام الأسـاليب الآتية:

1- الوسط الحسابي من اجل تحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة.

2- الانحراف المعياري من اجل تحديد مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي للبيانات.

3- التكرارات والنسب المئوية وذلك لوصف آراء العينة المبحوثة حول متغيرات الدراسة.

4- اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وذلك من أجل اختبار تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع وهو جودة الإفصاح بالقوائم المالية لشركة نفط الكويت.

5- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك من اجل اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمـع البيانـات المستخدمة في قياس المتغيرات المستقلة والتابعة

3-8 أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نوعين من البيانات همـا البيانـات الثانويـة والبيانات الأولية:

1- البيانات الأولية: وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام الاستبانة التي تم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيا.

2- البيانات الثانوية: وهي البيانات التي استخدمت لتكوين الإطار النظري للدراسة، حيث قام الباحث بالرجوع إلى المكتبات للاطلاع ومراجعة الأدبيات السابقة، وتمت الاستعانة بالمصادر الآتية:

أ- المراجع والمصادر المتعلقة بالمحاسبة والكتب العلمية والمنهجية المختصة في علم المحاسبة.

ب- الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتطبيقاتها، كذلك جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية.

ج- الإحصاءات الرسمية الصادرة عن شركة نفط الكويت.

د- الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبحث في موضوع الدراسة والمتوفرة في الجامعات المختلفة.

هـ- الإنترنت والمواقع الالكترونية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

4-1 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة

4-1-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الأولى.

4-1-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية.

4-1-3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة.

4-1-3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الرابعة.

4-2-5 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح بالقوائم المالية.

4-2 نتائج اختبار الفرضيات

4-2-1 اختبار الفرضية الأولى

4-2-2 اختبار الفرضية الثانية

4-2-3 اختبار الفرضية الثالثة

4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

بعد أن انتهت عملية جمع المعلومات اللازمة للدراسة بواسطة أداتها تم إدخالها إلى جهاز الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وكما يلي:

1- تم دراسة الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الواردة باستبانة الدراسة.

2- تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار الفرضيات، وذلك بحساب قيم T التي تقيس إمكانية وجود تأثير لكل متغير مستقل على المتغير التابع، وتشير قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية Ho وقبول الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية وذلك عند مستوى معنوية (Sig.) 5%، ومستوى ثقة 95 %، كما تم احتساب معامل التحديد المتعدد (R^2) Coefficient Of Multiple Determination الذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع، والذي يمكن تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة ويقيس قوة العلاقة في نموذج الانحدار (Malhotra, 2003) . والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

4-1 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة

لقد تم تحليل النتائج ومناقشتها في ضوء الفرضيات التي حددها الباحث وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي في استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات مجتمع الدراسة نحو فقرات الاستبانة، وكما هو موضح في الجداول التالية:

4-1-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الأولى.

وتنص الفرضية على انه: لا يوجد أثر للقصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

الجدول (4- 1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الأولى

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	القصور في الإفصاح والإبلاغ عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة.	3.957	0.7261	2	مرتفعة
2	القصور في فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.	3.742	0.8131	4	مرتفعة
3	عدم التقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات.	3.675	0.9908	6	مرتفعة
4	القصور في الإفصاح عن الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي.	3.562	0.8067	7	متوسطة
5	عدم التقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة.	3.682	0.8844	5	مرتفعة
6	عدم استخدام أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم تحديد طرق تقييم القيمة العادلة.	3.865	0.9508	3	مرتفعة
7	عدم الالتزام بمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة.	3.985	0.8576	1	مرتفعة
	المجموع	**3.781**	**0.8519**		**مرتفعة**

تراوحت المتوسطات الحسابية للقصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة ما بين (3.985 – 3.562) وأن العبارة رقم (7) التي تنص على أن "عدم الالتزام بمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (4) والتي تنص على أن " القصور في فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي المستخدم وهو (3)، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار الفرضية الثانية والتي بلغت (3.781).

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة عالية على جميع العبارات. وإن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية والتي تشير إلى وجود أثر للقصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت.

4-1-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية

وتنص هذه الفرضية على انه: لا يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

الجدول (4- 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
8	القصور في توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب.	3.692	0.9487	2	مرتفعة
9	عدم ملائمة المعلومات لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية.	3.490	0.8338	4	متوسطة
10	عدم توفر التغذية الراجعة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار.	3.515	0.9961	3	متوسطة
11	عدم تطابق الخصائص النوعية المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية.	3.462	0.8055	5	متوسطة
12	عدم قابلية المعلومات للإثبات وبشكل يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات.	3.382	0.7386	6	متوسطة
13	عدم كفاءة التقارير والقوائم المالية في خدمة مستخدميها.	3.355	0.7303	8	متوسطة
14	عدم قدرة التقارير والقوائم المالية على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة.	3.359	0.9837	7	متوسطة
15	عدم القدرة على التثبت والتحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها.	3.772	0.9423	1	مرتفعة
	المجموع	**3.533**	**0.9837**		**متوسطة**

تراوحت المتوسطات الحسابية للقصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية ما بين (3.772 – 3.355) وأن العبارة رقم (15) التي تنص على أن " عــدم القــدرة على التثبت والتحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (13) التي تنص على أن " عــدم كفــاءة التقــارير والقوائم المالية في خدمة مستخدميها " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضـــي المستخدم وهو (3)، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار الفرضية الثانية والتي بلغت (3.533).

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصـــل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوســطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابيــة على جميع العبارات. وان هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتــالي قبــول هــذه الفرضية التي تشير إلى وجود أثر للقصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية علـــى جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المــديرين المــاليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

4-1-3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة.

وتنص هذه الفرضية على انه: لا يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

الجدول (4- 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
16	القصور في التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.	4.04	0.8397	1	مرتفعة
17	مدى وفاء النظام المحاسبي بمتطلبات مستخدمي البيانات المحاسبية.	3.757	0.9596	4	مرتفعة
18	القصور في تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين.	3.601	0.8001	6	متوسطة
19	القصور في تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز.	3.727	0.9801	5	مرتفعة
20	القصور في إتاحة آفاق الرقابة على العمليات وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات.	3.770	0.7342	3	مرتفعة
21	عدم تمتع المعلومات المقدمة بخاصية المصداقية.	3.775	0.8521	2	مرتفعة
	المجموع	**3.814**	**0.94986**		**مرتفعة**

تراوحت المتوسطات الحسابية لأدوات وأساليب الرقابة ما بين (4.04 – 3.597) وأن العبارة رقم (16) التي تنص على أن " القصور في التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد التقرير عنها " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة

رقم (18) التي تنص على أن " القصور في تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي وهو (3)، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية وبلغت (3.814).

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة عالية على جميع العبارات. وان هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تشير إلى وجود أثر للقصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

4-1-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الرابعة.

وتنص هذه الفرضية على أن: لا يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

الجدول (4- 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الرابعة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
22	القصور في المعلومات الواردة في القوائم المالية عن تلبية احتياجات مستخدميها.	3.865	0.9240	3	مرتفعة
23	عدم القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها.	3.91	0.9162	1	مرتفعة
24	عدم تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوقيت المناسب.	3.77	0.9078	5	مرتفعة
25	عدم تمتع المعلومات المقدمة من المحاسب بالشمولية والفاعلية والكفاءة.	3.727	0.9275	8	مرتفعة
26	عدم الثقة في المعلومات التي يقدمها المحاسب إلى المجتمع.	3.875	0.8781	2	مرتفعة
27	التقليل من فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات التي يقدمها المحاسب.	3.837	0.9326	4	مرتفعة
28	القصور في الأداء المهني الدقيق للمحاسب.	3.737	0.9275	7	مرتفعة
29	عدم قدرة المحاسب على إنجاز عمله بشكل دقيق وبالوقت المناسب.	3.765	0.9021	6	مرتفعة
	المجموع	**3.821**	**0.9269**		**مرتفعة**

تراوحت المتوسطات الحسابية لمتغير الكفاءات الإدارية والفنية ما بين (3.91– 3.72) وأن العبارة رقم (23) التي تنص على " عدم القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (25) التي تنص على " عدم تمتع المعلومات المقدمة من المحاسب بالشمولية والفاعلية والكفاءة " كانت الأقل بين متوسطات

الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي المستخدم وهو (3)، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية وبلغت (3.821).

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات. وان هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تشير إلى وجود أثر للقصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

5-2-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: العوامل المؤثرة على جودة الإفصاح بالقوائم المالية

الجدول (4-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير: العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح بالقوائم المالية

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
30	يساعد رفع القوائم المالية إلى الإدارة العليا على تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	3.811	0.9199	4	مرتفعة
31	تساهم الخبرة المهنية بأعمال المحاسبة في تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	3.820	0.8414	3	مرتفعة
32	تساهم المعرفة بعمليات وإجراءات العمل المحاسبي في تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	3.946	0.8875	2	مرتفعة
33	يسهم بذل المحاسب العناية المهنية اللازمة عند أداء مهام عمله في تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	3.951	0.9126	1	مرتفعة
34	يساعد دعم الإدارة العليا للعمل المحاسبي على تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	3.786	0.8432	7	مرتفعة
35	يساهم فحص جودة الأداء بمعرفة أطراف من خارج الشركة في الارتقاء بمستوى جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	3.781	0.8524	8	مرتفعة
36	يساهم حصول المحاسب على شهادة مهنية في تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	3.805	0.9875	5	مرتفعة
37	يساهم الإعداد والتدريب الفني للمحاسب في تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	3.799	0.8437	6	مرتفعة
	المجموع	**3.877**	0.780		**مرتفعة**

توضح البيانات الواردة في الجدول (4-5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع وهو جودة الإفصاح بالقوائم المالية بالفقرات (30-37)، إذ إن استجابات المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت محل البحث على

هذه الفقرات قد حصلت على متوسط حسابي عام بلغ (3.877) وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة وهو (3) يتبين أنه يزيد على درجة الحياد (+ 3) ويقل عن درجة الموافقة (+ 4) فيما بلغ الانحراف المعياري (0.780).

وقد كانت استجابات المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت ما بين (3.951) للفقرة (33) والتي حصلت على أعلى متوسطات من الإجابات وتنص هذه الفقرة على أن " بذل المحاسب العناية المهنية اللازمة عند أداء مهام عمله يسهم في تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية " أما الفقرة (35) فحصلت على أقل متوسط من الإجابات حيث بلغ متوسطها (3.781) وتنص هذه الفقرة على أن " فحص جودة الأداء بمعرفة أطراف من خارج الشركة يساهم في الارتقاء بمستوى جودة الإفصاح بالقوائم المالية ".

4-2 نتائج اختبار الفرضيات

4-2-1 اختبار الفرضية الأولى

HO1 لا يوجد أثر للقصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

الجدول (4− 6)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الأولى

المتغير المستقل	Sig.	R^2 معامل التحديد	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الإحصائي
معيار منهج القيمة العادلة	.000	.307	10.41	1.667	رفض الفرضية العدمية

$(\alpha \leq 0.05)$

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4− 6) أن قيمة T المحسوبة هي (10.41) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.667)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر للقصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية "، كما تشير إلى أن معامل التحديد (R^2) في القصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة يفسر ما نسبته (307.) من التباين في جودة الإفصاح بالقوائم المالية.

4-2-2 اختبار الفرضية الثانية

HO2 لا يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

الجدول (4- 7)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الثانية

المتغير المستقل	Sig.	R^2 معامل التحديد	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الإحصائي
خاصية الملاءمة والموثوقية	.000	.412	11.23	1.667	رفض الفرضية العدمية

$(\alpha \leq 0.05)$

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4- 7) أن قيمة T المحسوبة هي (11.23) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.667)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية "، كما تشير إلى أن معامل التحديد (R^2) في القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية يفسر ما نسبته (412.) من التباين في جودة الإفصاح بالقوائم المالية.

4-2-3 اختبار الفرضية الثالثة

HO3 لا يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

الجدول (4- 8)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الثالثة

المتغير المستقل	Sig.	R^2 معامل التحديد	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الإحصائي
خاصية صدق المعلومات	.000	.371	9.81	1.667	رفض الفرضية العدمية

($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4- 8) أن قيمة T المحسوبة هي (9.81) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.667)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية"، كما تشير إلى أن معامل التحديد (R^2) في القصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات يفسر ما نسبته (371.) من التباين في جودة الإفصاح بالقوائم المالية.

4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة

HO4 لا يوجد أثر للقصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

الجدول (4- 9)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الرابعة

المتغير المستقل	Sig.	R^2 معامل التحديد	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الإحصائي
خاصية دقة المعلومات	.000	.343	12.27	1.667	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4- 9) أن قيمة T المحسوبة هي (12.27) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.667)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " وجود أثر للقصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية "، كما تشير إلى أن معامل التحديد (R^2) في القصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات يفسر ما نسبته (343.) من التباين في جودة الإفصاح بالقوائم المالية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المـــديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول مـــن هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هـــذه النتـــائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

5-1 النتائج

5-1-1 القصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة

يتبين أن القصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت، حيث تبين من خلال الدراسة أن هناك أوجه قصور تتمثل في عدم الالتزام بمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة، وأن هناك قصوراً في الإفصاح والإبلاغ عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة، فضلاً عن عدم استخدام أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم

تحديد طرق تقييم القيمة العادلة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الخطيب، والقشي، (2004) والتي توصلت إلى أن عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير، انطلاقا من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد.

5-1-2 القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية

يتبين أن القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية، حيث تبين من خلال الدراسة أن هناك أوجه قصور تتمثل في عدم القدرة على التثبت والتحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها، وان هناك قصوراً في توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب، إضافة إلى عدم توفر التغذية الراجعة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار. وهذه النتيجة تؤكد النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Schipper, Katherine, 2003) والتي بينت أنه إذا تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية القائمة على أساس المفاهيم بصورة صحيحة ومناسبة، فإن هذا من شأنه أن يدعم ويؤيد هدف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وهو تحسين منفعة التسجيل المحاسبي من خلال التركيز على الخصائص الأساسية لكل من الملاءمة والمصداقية.

5-1-3 القصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات

يتبين أن القصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية، حيث تبين من خلال الدراسة أن هناك أوجه قصور تتمثل في عدم الاحتفاظ بالسجلات والقيود في مكتب المحاسبة، وعدم تمتع المعلومات المقدمة بخاصية المصداقية، كذلك القصور في التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Rogero , 2008) والتي توصلت إلى أن المعايير الموضوعة على أساس المفاهيم تكون أسهل في التطبيق والشرح من تلك المعايير الموضوعة على هيئة قائمة افعل ولا تفعل (أساس القواعد)، ورغم أنه لا يوجد معيار يستطيع التنبؤ بكافة الأسئلة والأحداث المستقبلية، إذ إن المعيار الذي يعتمد على مفهوم أو موضوع محدد يمكنه التعامل مع الواقع العملي بصورة سهلة ويسيرة

5-1-4 القصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات

يتبين أن القصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية، حيث تبين أن هناك أوجه قصور تتمثل في عدم القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام

بمعالجتها، وعدم الثقة في المعلومات التي يقدمها المحاسب إلى المجتمع، إضافة إلى القصور في المعلومات الواردة في القوائم المالية عن تلبية احتياجات مستخدميها. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة كل من (Schipper, Katherine, 2003) والتي بينت أن الاعتماد على القواعد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة درجة الدقة التي من خلالها يقوم واضعو المعايير بتوصيل متطلباتهم وأهدافهم إلى معدي القوائم المالية، إلا أنه في المقابل فأن الاعتماد على وضع المعايير على أساس القواعد، سيؤدي إلى زيادة درجة تعقيد المعايير بجانب هيكله الأحداث الاقتصادية.

5-2 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات:

أولا: التأكيد على أهمية تطبيق معيار منهج القيمة العادلة كونه يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين، وذلك من خلال إتباع ما يلي:

أ- التقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات.

ب- استخدام أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم تحديد طرق تقييم القيمة العادلة.

ج- الالتزام بمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة.

ثانيا: أهمية تجاوز القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية لكونها تؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية، وذلك من خلال إتباع ما يلي:

أ- العمل على رفع كفاءة التقارير والقوائم المالية لجعلها أكثر فائدة في خدمة مستخدميها.

ب- العمل على جعل المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية.

ج- زيادة قابلية المعلومات للإثبات وبشكل يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

ثالثا: التغلب على الصعوبات التي تواجه تطبيق خاصية صدق المعلومات لتأثيرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين المحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية، وذلك من خلال إتباع ما يلي:

أ- التركيز على جعل النظام المحاسبي قادراً على الوفاء بمتطلبات مستخدمي البيانات المحاسبية.

ب- الحرص على تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز.

ج- العمل على تحسين معرفة المحاسبين بأصول العمل المحاسبي.

رابعا: الحرص على القيام بتطبيق خاصية دقة المعلومات لأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية، وذلك من خلال إتباع ما يلي:

أ- العمل على إعداد البرامج التدريبية الخاصة لتحسين الأداء المهني الدقيق للمحاسب.

ب- العمل على زيادة قدرات المحاسبين على إنجاز اعمالهم بشكل دقيق وبالوقت المناسب.

ج- الحرص على تقديم المعلومات في الوقت المناسب.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- توفيق، محمد شريف، وسويلم حسن علي، (2005). **استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير المحاسبية الدولية**، الزقازيق، مصر.

- دهمش، نعيم، (2005)، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية**، معهد الدراسات المصرفية، عمان: الأردن.

- دهمش، نعيم، وابونصار، محمد، والخلايلة، محمود، (2007). **مبادئ المحاسبة: الأصول العلمية والعملية**، ط3، عمان: دار وائل للنشر.

- الشريف، عليان، (2010)، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- الشيرازي, عباس مهدي, (2000) **نظرية المحاسبة**, دار ذات السلاسل: الكويت.

- الطحلة، حامد داود، (2000). **معايير المحاسبة الدولية النشأة والمفهوم**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان: الأردن.

- الفداغ, فداغ, (2002), **المحاسبة المتوسطة**, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان: الأردن.

- فرنون كام، (2000)، **نظرية محاسبية**، ترجمة رياض العبد الله، جامعة المستنصرية، العراق.

- القاضي، حسين. (2008). **التدقيق الداخلي**، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا.

- لطفي، أمين السيد أحمد. (2005). **مراجعة وتدقيق المعلومات**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- الوردات، خلف عبدالله، (2006). **التدقيق الداخلي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- النقيب, كمال, (2009), **تطور الفكر المحاسبي**, مطبعة الزرقاء, الزرقاء: الأردن.

الرسائل الجامعية

- الحطاب، طارق مصطفى، (2011). **أثر تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية للشركات الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.

- درس، خالد وجيه، (2010)، **أثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة جدارا، اربد: الأردن.

- عادل، احمد، (2011). **نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية**، اطروحة دكتوراه، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة عمان العربية، عمان: الأردن.

- عواد، روحي وجدي، (2010)، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

- القشي، ظاهر شاهر يوسف، (2003) **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان, الأردن.

المجلات المحكمة والمؤتمرات

- بلغيث، مداني، (2005). " التوافق المحاسبي الدولي"، المفهوم، المبررات والأهداف، **مجلة الباحث،** العدد الثالث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ص57-69.

- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر، (2004). توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، **مجلة الزيتونة للبحوث العلمية**، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص 67-92.

- زيود، لطيف، والرضا، عقبة، ولائقة، رولا،(2006)، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) "حالة تطبيقية في المصرف

التجاري السوري"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحــوث العلميـــة**، سلــسلة العلــوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2)2006، ص ص197–226.

– زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، وعيسى، ريم علي (2007)، إمكانية تطبيــق معـــايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة: دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحــوث العلميـــة**، سلــسلة العلــوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007.

– السعدنى، مصطفى حسن بسيونى، (2007). مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقـــارير المالية وحوكمة الشركات، بحث مقدم إلى: **المؤتمر الدولي مهنة المحاســبة والمراجعــة والتحديات المعاصرة**، جمعية المحاسبين ومدققي الحــسابات بدولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة، وذلك في الفترة من 4 إلى 5 ديسمبر 2007.

– سلوم، حسن عبدالكريم، ونوري، بتول محمد، (2009)، بعنوان: دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى: **المؤتمر العلمي الدولي السابع**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.

– عبد الله، خالد أمين، (2005)، " الإفصاح ودوره في تنشيط التداول فـــي أســـواق رأس المال العربية"، **مجلة القانون العربي**، العدد 92، تشرين أول، ص ص38–47.

– عطية، أكرم إبراهيم، (2007). "واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلــسطين وســبل تطويره" ، **ورقة عمل**، مقدمة إلى اليوم الدراسي الذي ينظمه قــسم المحاســبة بالجامعــة الإسلامية بغزة.

- الصادق، محمد ادم علي، (2006). أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، **مجلة المحاسبين،** كلية الدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان

- عيشي، بشير، (2009). "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التطبيق"، بحث مقدم إلى: **المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، نيسان 2009.

- القشي، ظاهر، (2008). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، المجلد 25، العدد الثاني، ص 63-81.

- القشي، ظاهر، والعبادي، هيثم، (2009)، أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 72.

- المبارك، نبيل، والعبيد، سعود بن سليمان، (2003)، الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع النفطية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في دول الخليج العربي، بعنوان: الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية، المنعقد في الفترة 14-15 2003م، في مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريده.

- مطر، محمد، ونور، عبدالناصر، والقشي، ظاهر، (2009)، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى: **المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة**

المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن 28-29-4-2009.

- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، (2011)، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان: الأردن.

- المليجي، هشام حسن عواد، (2009). **إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، مجلة جامعة حلوان.

الأدلة والتقارير والنشرات

- الكتاب السنوي، الصادر عن وزارة الإعلام الكويتية، 2004.
- التقرير السنوي الصادر عن شركة نفط الكويت، 2011.
- التقرير السنوي الصادر عن شركة نفط الكويت، 2008.
- التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2008.
- تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 2009.
- التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، 2009.
- ديوان المحاسبة الكويتي، (2009). مفكرة المصطلحات الرقابية والمالية، إدارة التدريب والمنظمات الدولية.

- سوق الكويت للأوراق المالية، النشرة الشهرية (2011).

- الكتاب السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2009.

- النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء, 2009.

- النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، تطلع نحو النمو, 2009.

- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية, (2011), ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية, من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, عمان, الأردن.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، (2007). على الرابط الالكتروني Online Available. http://www.socpa.org.sa/rule/index.htm

المراجع باللغة الانجليزية

- Carmona , Salvador and Marco Trombetta ,(2008). " On the global acceptance of IAS/IFRS accounting standards: The logic and implications of the principles-based system " , **Journal of Accounting and Public Policy**. New York: Nov/Dec 2008. Vol. 27, Iss. 6 , Available From www.ssrn .com / as abstract .

- Godwin, N., Petroni, K. and Wahlen, J., (2007), Fair Value Accounting for Property-Liability Insurers and Classification

Decisions Under FAS No. 115, **Journal of Accounting, Auditing and Finance**: , Vol. 1. No. 21. p.p: 207-239.

- Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, **Journal Accounting Research**, autumn, 2002, Vol. 50, No. 2, p:160-176

- Barlev B. & Haddaol J. R., (2003). "Dual Accounting and the Enron Control Crisis", **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vo. 4, No. 1-2, pp: 178-196.

- Schipper , Katherine, (2003) " Principles-based accounting standards " , **Accounting Horizons** , Mar 2003, Vol. 17, No.1, Available From www.proquest .com .

- IASB, IASCF, (2005), **International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Disclosure and Presentation,** IFRSs 2004, International Accounting Standard Committee Foundation, London, http://www.iasb.org, United Kingdom.

- Kohlbeck and Terry Warfield ,(2005). **" The Effects of Principles-based Accounting Standards on Accounting Quality** ", March 2005 , Available From www.ssrn .com.

- IASB, IASCF, (2006), International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Presentation, IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation, London, http://www.iasb.org, United Kingdom.

- IASB, IASCF, (2006), **International Accounting Standard 39, Financial Instruments: Recognition and Measurement**, IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation, London, http://www.iasb.org, United Kingdom.

- IASB, IASCF, (2006), **International Financial Reporting Standard 7, Financial Instruments: Disclosure,** IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation, London, http://www.iasb.org, United Kingdom.

- IFAC, (1/2006), **Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements,** 2006 Edition, International Federation of Accountants.

- IFAC, (1/2006), Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements, 2006 Edition, **International Standard on Auditing 545: Auditing Fair Value Measurements and Disclosures**, International Federation of Accountants: 591-609.

- Karen A. Van Peursem, Joanne Locke, and Neil Harnisch**,** (2006) " Going concern guidance for New Zealand auditors: transitions in communicative acts ", **Critical Perspectives on Accounting**, Vo.17, No.1, pp:109-137.

- Malhotra N., (2003), **Marketing Research**, 4th ed., Prentice Hall

- Ronen, Joshua (2006) **"**A proposed Corporate Governance Reform: Financial Statements Insurance **", Journal of Engineering and Technology Management**, Vo. 23, No. 1-2, Pp. 130-146.

- McGee, H. (2007), Corporate Governance in Russia: a case Study of Timeliness of Financial Reporting in the Telecom Industrial, **International Finance Review**, Vo.7, Pp.365-390.

- Robert W. McGee, (2007) " The Effect of the International Standards for the Financial Report", **International Finance Review**, Vo.7, Pp.365-390.

- Carmona , Salvador and Marco Trombetta ,(2008). " On the global acceptance of IAS/IFRS accounting standards: The logic and

implications of the principles-based system " , **Journal of Accounting and Public Policy**. New York: Nov/Dec 2008. Vol. 27, Iss. 6 , Available From www.ssrn .com / as abstract .

- Kohlbeck and Terry Warfield ,(2005). " **The Effects of Principles-based Accounting Standards on Accounting Quality** ", March 2005 , Available From www.ssrn .com.

- Rogero , L Hal ,(2008). " Characteristics of high quality accounting standards ", **Accounting Horizons**, Jun 1998, Vol. 12, No. 2, Available From www.proquest .com.

- Rezaee Z. (2009) " Restoring Public Trust in the Accounting Profession by Developing Anti-fraud Education, Programs, and Auditing", **Managerial Auditing Journal**, Vo.19, No.1, pp.134-148.

- Robert W. McGee, (2007) " The Effect of the International Standards for the Financial Report", **International Finance Review**, Vo.7, Pp.365-390.

- Schipper , Katherine, (2003) " Principles-based accounting standards " , **Accounting Horizons** , Mar 2003, Vol. 17, No.1, Available From www.proquest .com .

الملحق رقم (1)

استبانة الـــدراســـة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير,,,

استبانة حول موضوع:

أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة, يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

الباحث

يوسف أرشيد حبيب العازمي

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	25 سنة فأقل ☐ 26- 35 سنة ☐ 36-45 سنة ☐ 46 – 55 سنة ☐ 56 سنة فأكثر ☐
2- المؤهل العلمي	دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
3- سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات ☐ 5 اقل من 10 سنوات ☐ 10 سنوات اقل من 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐
4- الشهادات المهنية	CFA ☐ CISA ☐ CMA ☐ CPA ☐ CIA ☐ أخرى ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات الواردة في هذه الاستبانة وبيان مدى انطباق كل منها على حالتكم وعلى المقياس المحاذي، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب المناسب.

المتغيرات المستقلة

التسلسل	العبارة	مؤثرة جداً	موافق	مؤثرة إلى حد ما	غير مؤثرة	غير مؤثرة جداً
	القيمة العادلة					
1	القصور في الإفصاح والإبلاغ عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة.					
2	القصور في فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.					
3	عدم التقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات.					

					القصور في الإفصاح عن الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي.	4
					عدم التقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة.	5
					عدم استخدام أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم تحديد طرق تقييم القيمة العادلة.	6
					عدم الالتزام بمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة.	7
الملاءمة والموثوقية						
					القصور في توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب.	8
					عدم ملائمة المعلومات لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية.	9
					عدم توفر التغذية الراجعة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار.	10
					عدم تطابق الخصائص النوعية المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية.	11
					عدم قابلية المعلومات للإثبات وبشكل يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات.	12
					عدم كفاءة التقارير والقوائم المالية في خدمة مستخدميها.	13
					عدم قدرة التقارير والقوائم المالية على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة.	14
					عدم القدرة على التثبت والتحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها.	15
صدق المعلومات						
					القصور في التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.	16
					مدى وفاء النظام المحاسبي بمتطلبات مستخدمي البيانات المحاسبية.	17
					القصور في تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين.	18
					القصور في تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز.	19

20	القصور في إتاحة آفاق الرقابة على العمليات وتوفير المعلومات لـدعم اتخاذ القرارات.					
21	عدم تمتع المعلومات المقدمة بخاصية المصداقية.					
	دقة المعلومات					
22	القصور في المعلومات الواردة في القوائم المالية عن تلبية احتياجـات مستخدميها.					
23	عدم القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفـة الانحرافـات ومواضـعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها.					
24	عدم تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوقيت المناسب.					
25	عدم تمتع المعلومات المقدمة من المحاسب بالشمولية والفاعلية والكفاءة.					
26	عدم الثقة في المعلومات التي يقدمها المحاسب إلى المجتمع.					
27	التقليل من فرص ارتكاب الخطأ والغش فـي البيانـات التـي يقـدمها المحاسب.					
28	القصور في الأداء المهني الدقيق للمحاسب.					
29	عدم قدرة المحاسب على إنجاز عمله بشكل دقيق وبالوقت المناسب.					

المتغير التابع: جودة الإفصاح بالقوائم المالية

التسلسل	العبـــــارة	مؤثرة جداً	موافق	مؤثرة إلى حد ما	غير مؤثرة	غير مؤثرة جداً
30	يساعد رفع القوائم المالية إلى الإدارة العليا على تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.					
31	تساهم الخبرة المهنية بأعمال المحاسبة في تحـسين جـودة الإفـصاح بالقوائم المالية.					
32	تساهم المعرفة بعمليات وإجراءات العمل المحاسبي في تحسين جـودة الإفصاح بالقوائم المالية.					
33	يسهم بذل المحاسب العناية المهنية اللازمة عند أداء مهام عملـه فـي تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.					

					يساعد دعم الإدارة العليا للعمل المحاسبي على تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	34
					يساهم فحص جودة الأداء بمعرفة أطراف من خارج الشركة في الارتقاء بمستوى جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	35
					يساهم حصول المحاسب على شهادة مهنية في تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	36
					يساهم الإعداد والتدريب الفني للمحاسب في تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية.	37

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

الملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور بشير البنا	جامعة عمان العربية
2	الأستاذ الدكتور يسري أمين	جامعة عمان العربية
3	الدكتور فارس القاضي	جامعة الزرقاء الخاصة
4	الدكتور احمد عادل	جامعة الزيتونة

الملحق رقم (3)

نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

AGE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	19	19.8	9.7	19.8
	2.00	17	17.7	16.6	47.5
	3.00	18	18.8	25	57.5
	4.00	18	18.8	22.2	76.3
	5.00	24	25	26.3	100.0
	Total	96	100.0	100.0	

EDU

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	19	19.8	83.3	83.3
	2.00	67	69.8	4.2	87.5
	3.00	7	7.3	2.8	89.3
	4.00	3	3.1	9.7	100.0
	Total	96	100.0	100.0	

EXP

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	35	35.7	25	25
	2.00	23	23.5	15.2	40.7
	3.00	25	25.5	22.2	62.9
	4.00	13	13.3	20.8	100.0
	Total	96	100.0	100.0	

AGE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	7	7.29	9.7	7.29
	2.00	15	15.60	16.6	22.9
	3.00	11	11.46	25	34.4
	4.00	5	5.21	22.2	39.3
	5.00	31	32.29	22	71.6
	6.00	27	28.13	26.3	100.0
	Total	96	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	96	3.00	5.00	3.957	0.7261
Q2	96	2.00	5.00	3.742	0.8131
Q3	96	3.00	5.00	3.675	0.9908
Q4	96	2.00	5.00	3.562	0.8067
Q5	96	1.00	5.00	3.682	0.8844
Q6	96	1.00	5.00	3.865	0.9508
Q7	96	1.00	5.00	3.985	0.8576
Valid N (listwise)	96				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q8	96	3.00	5.00	3.692	0.9487
Q9	96	2.00	5.00	3.490	0.8338
Q10	96	3.00	5.00	3.515	0.9961
Q11	96	2.00	5.00	3.462	0.8055
Q12	96	1.00	5.00	3.382	0.7386
Q13	96	1.00	5.00	3.355	0.7303
Q14	96	1.00	5.00	3.359	0.9837
Q15	96	1.00	5.00	3.772	0.9423
Valid N (listwise)	96				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q16	96	2.00	5.00	4.040	0.8397
Q17	96	2.00	5.00	3.757	0.9596
Q18	96	2.00	5.00	3.601	0.8001
Q19	96	1.00	5.00	3.727	0.9801
Q20	96	1.00	5.00	3.770	0.7342
Q21	96	1.00	5.00	3.775	0.8521
Valid N (listwise)	96				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q22	96	1.00	5.00	3.865	0.9240
Q23	96	1.00	5.00	3.91	0.9162
Q24	96	1.00	5.00	3.77	0.9078
Q25	96	2.00	5.00	3.727	0.9275
Q26	96	2.00	5.00	3.875	0.8781
Q27	96	1.00	5.00	3.837	0.9326
Q28	96	1.00	5.00	3.737	0.9275
Q29	96	2.00	5.00	3.765	0.9021
Valid N (listwise)	96				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q30	96	1.00	5.00	3.811	0.9199
Q31	96	1.00	5.00	3.820	0.8414
Q32	96	2.00	5.00	3.946	0.8875
Q33	96	3.00	5.00	3.951	0.9126
Q34	96	1.00	5.00	3.786	0.8432
Q35	96	3.00	5.00	3.781	0.8524
Q36	96	2.00	5.00	3.805	0.9875
Q37	96	3.00	5.00	3.799	
Valid N (listwise)	96				

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALQ(a)	.	Enter

a All requested variables entered.
b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.447 (a)	. 20	.307	.47953

a Predictors: (Constant), TOTALQ

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.104	1	6.618	2.29	.000(a)
	Residual	5.062	95	.230		
	Total	5.166	96			

a Predictors: (Constant), TOTALQ
b Dependent Variable: TOTALP

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.446	.253		10.41	.000
	TOTALI	.595	.063	.668	10.41	.000

a Dependent Variable: TOTALP

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALG(a)	.	Enter

a All requested variables entered.
b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.529 (a)	. 20	.241	.46758

a Predictors: (Constant), TOTALG

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.852	1	7.852	35.913	.000(a)
	Residual	23.831	82	.219		
	Total	31.683	83			

a Predictors: (Constant), TOTALG
b Dependent Variable: TOTALP

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.951	.310		3.226	.000
	TOTALG	.462	.077	.498	3.226	.000

a Dependent Variable: TOTALP

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALS(a)	.	Enter

a All requested variables entered.
b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.548(a)	.294	.412	.45101

a Predictors: (Constant), TOTALS

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.511	1	9.511	46.754	.000(a)
	Residual	22.172	95	.203		
	Total	31.683	96			

a Predictors: (Constant), TOTALS
b Dependent Variable: TOTALP

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.723	.306		11.23	.000
	TOTALS	.553	.081	.548	11.23	.000

a Dependent Variable: TOTALP

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALS(a)	.	Enter

a All requested variables entered.
b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.548(a)	.371	.256	.45101

a Predictors: (Constant), TOTALS

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.511	1	9.511	46.754	.000(a)
	Residual	22.172	95	.203		
	Total	31.683	96			

a Predictors: (Constant), TOTALS
b Dependent Variable: TOTALP

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.723	.306		9.81	.000
	TOTALS	.553	.081	.548	9.81	.000

a Dependent Variable: TOTALP

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALE(a)	.	Enter

a All requested variables entered.
b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.613(a)	.343	.270	.42603

a Predictors: (Constant), TOTALE

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.899	1	11.899	65.558	.000(a)
	Residual	19.784	95	.182		
	Total	31.683	96			

a Predictors: (Constant), TOTALE
b Dependent Variable: TOTALP

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.480	.288		12.27	.000
	TOTALE	.599	.074	.613	12.27	.000

a Dependent Variable: TOTALP